S/PV.5594

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٥٩٤

الجمعة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	الأرجنتين	السيد مالبيدي
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد براتو
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد تاشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد ماكايات – سافويسي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة تلاليان

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

06-66371 (A)

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدولي المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2006/898)

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدولي المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2006/951)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2006/898)

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2006/951)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك ورواندا وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) والسيد نسينغيمانا (رواندا) والسيد لونكار (صربيا) المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: بالنيابة عن أعضاء المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد زوران لونكار، وزير الإدارة العامة والحكم الذاتي المحلي في جمهورية صربيا.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ والقاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين

المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والسيدة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

أدعو القاضي بوكار والقاضي موس والسيدة ديل بونتي والسيد جالو إلى شغل مقاعدهم على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق S/2006/666، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يحيل بها التقرير السنوي الثالث عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والوثيقة S/2006/658، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يحيل بها التقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/898، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والوثيقة S/2006/951، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعيان العامان للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا.

وبعد تلك الإحاطات الإعلامية، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة.

أعطي الكلمة الآن للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): يشرفني على نحو خاص أن أمثل أمام مجلس الأمن بغرض تقديم التقرير السادس لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويحدد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المحكمة في بلوغ أهداف استراتيجية إنجاز المحاكمات في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما يصف التقرير الخطوات المتبقية المقرر اتخاذها والتحديات التي تواجهها المحكمة في ذلك الصدد. واعتزم اليوم أن أقدم للمجلس نظرة عامة للجوانب الأساسية للتقرير وأن أزود الأعضاء بآخر المعلومات عن الإنجازات الإضافية التي أحرزتها المحكمة منذ تقديم التقرير.

ولكن، قبل أن أقوم بذلك، أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على الالتزام المستمر لبلدكم إزاء أعمال المحكمة في الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين من خلال محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة.

سيدي الرئيس، أشير مع التقدير إلى بيان بلدكم أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي، الذي يؤيد النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة العاجلة في إلقاء القبض على الهاربين الستة المتبقين من ذوي الرتب العليا.

كما شددت قطر على أهمية أن تواصل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بالتزامها بالنهوض بأعمال المحكمة، التي تعد أساسية بوجه خاص في هذه المرحلة من تاريخ المحكمة، ولذلك، أشكركم، سيدي الرئيس.

وعلى سبيل الملاحظة الأولية، ألاحظ أن المحكمة، كما يدرك المجلس جيدا، خرجت في الأشهر الستة الماضية من فترة واجهت فيها صعوبات بالغة اقتضت استجابة سريعة وتكيفا مع التغيير. وبالرغم من هذه الحقيقة، أكملت المحكمة إحدى أكثر الفترات المنتجة في تاريخها، إن لم تكن أكثرها إنتاجا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، ونتيجة لإعادة الهيكلة الكبيرة للدوائر الابتدائية وكفاءة الإدارة السابقة للمحاكمات، بدأت المحكمة محاكمتيها المتبقيتين اللتين تشمل كل منهما عدة متهمين قبل ستة أشهر من الموعد المحدد، وهما محاكمتا ميلوتينوفيتش وآخرين، وبوبوفيتش وآخرين.

وبناء على ذلك، وفي مرحلة ما من الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت دوائر المحكمة من محاكمة عدد غير مسبوق بلغ ٢٥ متهما في ست محاكمات في وقت واحد. وفضلا عن ذلك، وفي الأشهر الستة الماضية، أغلقت دائرة الاستئناف ملفات ثماني محاكمات شملت ١١ متهما، ليكون هذا العام هو الأكثر إنتاجا في تاريخ دائرة الاستئناف.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٧، سوف تنتهي المحكمة من محاكمات أربعة من المتهمين وتوقف الإجراءات القضائية ضد خمسة من المتهمين ينتظرون أحكام الاستئناف.

ويشهد التناقص المستمر في عبء العمل بجهود المحكمة الجديرة بالثناء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أغلقت حتى الآن قضايا ١٠٠ من المتهمين، من بين ما مجموعه ١٦١ صدرت بحقهم لوائح اتهام. ومع أن الإجراءات القضائية ضد ٦١ متهما لم تكتمل بعد، فقد تمت المحاكمة في ١٣ من هذا العدد بالفعل وهي الآن في مرحلة الاستئناف، والمحاكمات جارية في ٢٤ قضية، ولم يبق سوى ١٤ منها في المرحلة التمهيدية، وتنتظر أربعة دعاوى طلبات إحالة بموجب القاعدة ١١ مكررا، ولا يزال المتهمون الستة الباقون طلقاء.

وبالمعدل الحالي للتقدم الذي تحرزه المحكمة، وما لم تنشأ صعوبات غير متوقعة، فقد تقرر إنجاز جميع محاكمات المتهمين الموجودين الآن تحت تحفظ المحكمة في موعد لا يتجاوز العام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، تتوقع المحكمة الانتهاء من جميع إجراءات الاستئناف في غضون عامين من انتهاء المحاكمات الابتدائية.

غير أني أشدد على أن المحكمة غير قانعة بهذه المواعيد. فهي تبحث باستمرار عن طرق جديدة ابتكارية لإنجاز المحاكمات في وقت أسرع من المقرر، مع التمسك بمعايير المحاكمة وفقا للأصول القانونية. وفي هذا الصدد، من دواعي سروري أن أبلغ الأعضاء بأننا تمكنا من إعادة تنظيم عبء العمل القضائي وتخصيص موارد المحكمة للسماح بصفة استثنائية بالبدء في محاكمة سابعة، يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ضد دراغومير ميلوسوفيتش. وتسنّى هذا بسبب مرونة قضاة المحكمة وتفانيهم، فضلا عن تعاون الأطراف وقلم المحكمة.

وفي الجهود المبذولة للسير في سبع محاكمات في وقت واحد دليل مباشر على أن المحكمة تعمل بجد أكثر من أي وقت مضى لتكفل الانتهاء من الإجراءات ضد المتهمين بأسرع ما يمكن. ولكن لا بد لي من تأكيد أن الكفاءة في إنجاز جميع المحاكمات لا تقتصر في نظر المحكمة على الوفاء بالمواعيد المستهدفة في استراتيجية الإنجاز؛ بل تتعلق أيضا باحترام المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. ونظرا للإسراع بمعدل الإجراءات السابقة للمحاكمات، تراعى بمزيد من الفاعلية حقوق المتهمين في المحاكمة السريعة، وفي عدم

إبقائهم محتجزين لفترات زمنية طويلة لا داعي لها قبل المحاكمة.

وفيما يتعلق بمسألة احتجاز المتهمين، يسرني أيضا إبلاغ مجلس الأمن بأن فريقنا العامل، المنشأ بغرض تنفيذ توصيات المراجعة السويدية لمرفق الاحتجاز التابع لنا، قد أنجز تقريره في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأتيحت نسخة عامة من هذا التقرير لاطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأكد الفريق العامل مجددا النتائج التي توصلت إليها السلطات السويدية من أن الظروف بمرفق الاحتجاز تفي بأرفع المعايير وخلص إلى أن معظم التوصيات التي قدمتها السلطات السويدية معقولة وممكنة التنفيذ. وقد نفذت إدارة مرفق الاحتجاز بالفعل بعضا من تلك المقترحات، وتجري معالجة مقترحات أخرى.

وفي هذا الصدد، دعمتُ الأخذ بسياسة للتعجيل بنقل المتهمين المدانين إلى الدول التي سيقضون فيها مدد عقوبتهم. ولا يتعلق الأمر بمجرد تحسين ظروف الاحتجاز داخل المرفق، بل يتعلق أيضا بمسألة احترام معايير حقوق الإنسان من خلال الفصل بين المدانين والمتهمين في أثناء وجودهم قيد الاحتجاز. وتحقيقا لهذه الغاية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُقل أربعة مدانين إلى إيطاليا والدانمرك والنمسا فور إغلاق قضاياهم.

وقبل أن أقدم للمجلس نظرة عامة على النشاط القضائي للمحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة عن تسوية الحالة فيما يتعلق بالمتهم فويسلاف سيسيلي. وكان السيد سيسيلي، كما يعلم الأعضاء، يرفض تناول الطعام والدواء منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكان يرفض منذ ذلك الحين إجراء تقييم طبي لحالته بواسطة طبيب الاحتجاز التابع للأمم المتحدة. وبصفتي رئيسا للمحكمة، راقبت الحالة عن كثب، وفي ضوء رفض السيد سيسيلي تقييمه طبيا بواسطة طبيب مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة، أمرت بنقل السيد سيسيلي إلى مستشفى السجن الهولندي الذي توجد فيه مرافق أفضل للتعامل مع أي طارئ طبي قد ينشأ.

وخلال الفترة التي أصر فيها السيد سيسيلي على رفضه، استشارت المحكمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووضعت الترتيبات لزيارته في مستشفى السجن من قبل ثلاثة أطباء جنسياتهم الصربية والروسية والفرنسية وقع عليهم اختيار السيد سيسيلي نفسه. علاوة على ذلك، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا بتعليق الإجراءات في قضيته كما أمرت السلطات الهولندية باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية وفقا للمعايير الدولية المعترف بها للمحافظة على حياته.

وخلال تلك الفترة، أبقت المحكمة المجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن، عن طريق سفاراتهم في لاهاي، على علم كامل بالتطورات على نحو متسم بالانفتاح والشفافية، وذلك من خلال الاجتماعات والبيانات الصحفية وعقد ندوة دبلوماسية. ووجهت أنا شخصيا رسائل خطية إلى المجتمع الدبلوماسي، بما في ذلك إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام. ويسرني كثيرا أن أنهي إليكم أن السيد سيسيلي قد توقف يوم الجمعة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن رفضه تناول الطعام أو الدواء، وأعيد بعد شفائه في مستشفى هولندي إلى مرفق الاحتجاز. وارتبط قرار السيد سيسيلي استئناف تناول الطعام والدواء بقرارين أصدرهما قلم المحكمة ومحكمة الاستئناف، تناولا فيهما بعض مطالبه.

وأود التشديد على أن المحكمة اتخذت جميع الضمانات الإجرائية التي تحت تصرفها لمعالجة الحالة طوال فترة رفض السيد سيسيلي، وأنها أدت وظيفتها على ما يرام.

وقـد شـكلت هـذه الحالـة بالتأكيـد تحـديا صـعبا بالنـسبة للمحكمة، ولكن تمت تسويتها بنجاح دون المساس بسلامة قواعد المحكمة الإجرائية وقواعد الإثبات.

وبعيـدا عـن هـذه القـضايا، أود الآن أن أسـتمر في تزويـد المجلس بنظـرة عامـة علـى إنجـازات الـدوائر الابتدائيـة ودائـرة الاسـتئناف حـتى الآن. علـى مـدى الأشـهر الـستة الأخـيرة، واصـلت الـدوائر الابتدائيـة الـثلاث نظـر سـت محاكمـات في وقت واحد وتمكنـت من إنجاز ١٧ دعوى في مرحلتها التمهيدية. وأصدرت الدوائر الابتدائية حكمين في قـضية أوريـتش في ٣٠ حزيـران/يونيـه ٢٠٠٦ وفي قـضية كرايـشنيك في ٢٧ أيلـول/سـبتمبر، ومـن المتوقـع أن تـصدر حكمـين في قـضيتي مركـشيتش ومـارتيتش في أوائـل العـام المقبـل. إضـافة إلى ذلـك، أصـدرت الـدوائر الابتدائيـة في ٣٠ آب/أغسطس حكمها في قضية يوفيتش المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة.

وإلى جانب عبء العمل المذكور الذي لا مثيل لـه، شـاركت الـدوائر الابتدائيـة فعليـا في إعـداد قـضايا جديـدة للمحاكمـة. وأشـير بـصفة خاصـة إلى أن الـدائرة الابتدائيـة الثانيـة قامت في تمـوز/يوليـه بضم قضية غوتوفينـا إلى قضيتي تشيرماك ومار كاتش، وهـو أمر جـرى تثبيتـه بعد استئناف الحكـم. وبالمثـل، واصـلت دائـرة الاسـتئناف العمـل بكامـل طاقتها، فأصدرت ١٧٠ قرارا خطيا، منها ٢٠ طعنا تمهيـديا، وثلاثـة قـرارات بالإحالـة، و ١٣١ قـرارا اسـتئنافيا تمهيـديا، وقرارا واحدا بشأن انتهاك حرمة المحكمة و ١٢ قـرارا مـا بـين اسـتعراض، أو إعـادة نظـر، أو قـرارات أخـرى صـادرة عـن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا. وفي تمـوز/يوليـه ٢٠٠٦، صـدر الحكـم النـهائي في قضيتي نتاغيرورا وغاكومبيتسي.

وأصدرت محكمة الاستئناف أيضا أحكاما نهائية في قـضيتي سـيمتش وغـالتش، في شـهر تـشرين الثـاني/نـوفمبر. وبالإضـافة إلى ذلـك، تم نتيجـة الإدارة الناجعـة الـسابقة للاستئناف، سحب الاستئناف قيد النظر، في قضية ستروغر من قبل الطرفين، بسبب عمر ستروغر وأحواله الصحية.

أنتقل الآن إلى عرض مفصّل لنهج المحكمة الاستباقي في تنـاول تنفيـذ اسـتراتيجية الفـصل، متوسـعا في مـا اتخذتـه المحكمة من تدابير تقدمية في سبيل إنجازها، في الفترة المشمولة بالتقرير.

أولا، اتخذت المحكمة مزيدا مـن الخطوات في الأشـهر الـستة الماضـية لزيـادة كفـاءة عمليـات محاكمتـها واسـتئنافها. واعتمدت كامل التغييرات التي دعا إليهـا الفريـق العامـل علـى تـسريع القـضايا المـستأنفة والفريـق العامـل علـى تـسريع المحاكمـات، ولاحظـت بالتـالي تحـسينا بـارزا في كفـاءة الاسـتئناف والمحاكمـة. تثبـت أهميـة النتـائج المفيـدة لـسياسة المحكمة بما تمارسه المحاكم من سيطرة في قضيتي ميلوتينوفيتش وبرلتش.

وبالإضافة إلى ذلك، بقي القضاة متيقّظين في بحثهم عـن سبل جديـدة لتحسين ممارسات المحكمـة وإجراءاتها في محاكماتهـا، بـأمور، منـها مـثلا اعتمـاد تعـديلات إضـافية للأصـول. وقـد زادت المادتـان ٩٢ ثالثـا و ٩٢ رابعـا، المعتمـدتان في أيلـول/سـبتمبر، قـدرة المحـاكم علـى النظـر في إفـادات الـشهود المكتوبـة والنسخ المدونـة بـدلا مـن شـهاداتهم الشفوية، عندما تتعلق تلك البيّنة بأفعال متهم ما أو بسلوكه.

وإلى ذلـك، اتخذ القضاة خطـوات لتسريع إجـراءات المحاكمـة بوضـع حـدود لقـضايا الأطـراف. وكمـا أفـدْت في تقريـري المقـدم إلى مجلـس الأمـن في حزيـران/يونيـه، اعتمـد القـضاة تعـديلا للمـادة ٧٣ مكـررة، يـؤذن بموجبـه للمحـاكم بأن تقوم إما بدعوة النيابة العامة، أو بتوجيه تعليمات إليها

باختيار مواد الاتهام الواردة في لائحة الاتهام التي ينبغي النظر فيها. والنيابة العامة ردّت بصورة إيجابية على توجيهات المحكمة القاضية بتخفيض عدد مواد الاتهام.

ونظرا لما لتعاون القضاة والأطراف في العمل لاضطلاع المحكمة بولايتها من أهمية حاسمة لنجاح المحكمة، بذل القضاة القائمون بالمحاكمة أيضا جهودا لتهيئة توافق للآراء مع النيابة العامة بالعثور على طرق أخرى لتركيز قضاياهم فضلا عن قضايا الدفاع. وقد أفضت هذه السياسة إلى الحد من الوقت المتاح للأطراف في تناول كل منها قضيته.

وبالإضافة إلى التدابير العملية التي اتخذها القضاة، بات الفصل الناجع بعمليات المحاكمة والاستئناف في المحكمة ممكنا في الفترة المشمولة بالتقرير، إلى حد بعيد، بتفاني موظفيها، البالغة كفاءاتهم ومؤهلاتهم مستوى رفيعا، في عملهم. وقد سلّطت الضوء، في تقريرَيّ السابقين إلى مجلس الأمن، على أن تحقق استراتيجية فصل المحكمة نهائيا يرتهن، إلى حد بعيد، بتحسين المحكمة إجراءاتها حتى الختام بالاستفادة من خبراتها الماضية. ولا يمكن ذلك إلا إذا استطاعت المحكمة استبقاء موظفيها، الذين تتوفر لديهم خبرة تاريخية في عمليات المحكمة وإحساس بملكية ولاية المحكمة. وفي سبيل تأمين استبقاء أفضل الموظفين، تم تسريع الترقيات، حيثما أمكن.

ثانيا، اعتمدت المحكمة بصورة متزايدة على قضاة خصوميين لتحقيق أهداف استراتيجية الفصل. وكما أبرزت في تقريري الماضي، تعزز إسهام قضاة خصوميين في أعمال المحكمة إلى حد بعيد باتخاذ المجلس القرار ١٦٦٠ (٢٠٠٦)، الذي زيد بموجبه عدد القضاة الخصوميين من تسعة إلى ١٢ وسمح بتعيين قضاة احتياطيين خصوميين للقضايا التي يحاكم فيها عدة متهمين. ومهما بالغنا، لا يسعنا أن نُبرز بما يكفي أن هؤلاء القضاة كانوا عونا بالغ القيمة للمحكمة. وفي الأشهر الستة الماضية، تم تعيين أربعة قضاة خصوميين لقضيتين من القضايا المتعددة المتهمين. وفضلا عن ذلك، عُيّن أربعة قضاة خصوميين عاملين لقضايا ثانية، بما يتيح البدء بمحاكمات جديدة بأنجع صورة ممكنة.

ثالثا، ما فتئت المحكمة تواصل عملها بإحالة قضايا تتعلق بمتهمين من الرتب الوسطى والدنيا إلى محاكم وطنية في يوغوسلافيا السابقة، عملا بالمادة ١١ مكررة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر لتحقيق أهداف استراتيجية الفصل، ولميراث المحكمة على حد سواء. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحالة قضيتين تتعلقان بثلاثة متهمين إلى المنطقة. وإلى الآن، فُصل في إحالات تتعلق بـ ١١ متهما، أُحيل تسع منهم إلى المحكمة الخاصة لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وأحيلت قضيتان منها إلى سلطات كرواتيا، للنظر فيهما في محاكمها الداخلية. ولم يبق عالقا أمام هيئة الإحالات سوى ثلاث قضايا؛ وتم مؤخرا استئناف قرار إحالة واحد.

أذكِّر المجلس بأنه، بعد أحالة قضايا إلى المنطقة، لا ينتهي عمل المحكمة بصدد القضايا المحالة. فبموجب نظامنا، لا تنفك المحكمة ترصد المحاكمات الداخلية لضمان إجرائها بإنصاف وبالتقيد التام بمعايير حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان حاسم لنجاح استراتيجية المحكمة الخاصة بالفصل وللمحافظة على حقوق الضحايا، فضلا عن حقوق المتهمين، أن تجري جميع القضايا المحالة بالتقيد التام بأعلى مستويات معايير الأصول الإجرائية الواجبة. ويسعدني أن أفيد أنه، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، انتهت محاكمة أول متهم محال، هو ستانكوفتش، في محكمة سراييفو الخاصة بجرائم الحرب. والمحكمة مرتاحة لكون هذه المحاكمة اتُبعت فيها الطرق الإجرائية القانونية.

وفي نفس المقام، أقول إن لدى المحكمة وعيا حادا بضرورة تعزيز سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة بتقديم دعم متواصل ومطرد إلى السلطات القضائية المحلية وإلى النيابات العامة في المنطقة. ولذلك، شاركت المحكمة، في الفترة المشمولة بالتقرير، في عدة جهود لتعزيز قدرات الهيئات القضائية الوطنية. وقد كانت المحكمة، مستفيدة من مكاتبها الميدانية، على اتصال وثيق مع الهيئات القضائية المحلية وشاركت في عدد من الندوات المهنية، لن أعددها هنا.

لم يزل الاتصال بعنوان المحكمة على الإنترنت وسيلة أساسية لاتصال القانونيين المحترفين وعامة الجماهير في يوغوسلافيا السابقة.

إني أحث مجلس الأمن، والمجتمع الدولي عامة، على حماية ما أنجزناه إلى الآن في المنطقة، وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة لترسيخ سيادة القانون وتوطيد حكمه، وذلك بصورة خاصة بتقديم دعم متواصل، مطرد للسلطات القضائية المحلية ولمرافق الاحتجاز. فهذه المحاكم هي التي ستكمل العمل التاريخي للمحكمة بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بعد مدة طويلة من إنجاز المحكمة مهمتها. وإلى ذلك، فمن الأهمية بمكان، لأغراض الاستقرار والوفاق في المنطقة، أن تأخذ هذه المحاكمات الوطنية بأرفع مستويات ومعايير الإجراءات القانونية، لكي يقام العدل، وكي يرى الضحايا والمجتمع الدولي عامة أنه أُقيم فعلا.

وأخيرا، لطالما كان نجاح المحكمة في فصلها النهائي لإجراءاتها مرهونا على نحو وثيق بتعاون الدولة وعدم تدخلها في القضايا بعد أن يبدأ النظر فيها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أمّنت السلطات الروسية نقل زيلينوفتش إلى سلطات البوسنة والهرسك، التي نقلته من ثم إلى المحكمة في حزيران/يونيه. ولكن، باستثناء عملية النقل هذه الوحيدة، لم تقم الدول باعتقال وبنقل الفارين المتبقين الستة الرفيعي المستوى.

إن المحكمة يزعجها كثيرا عدم القبض على هؤلاء المتهمين، وخاصة راتكو ملادتش ورادوفان كرادتش؛ وأحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فورية وعملية لمعرفة أماكن وجودهم. وقضاة المحكمة مصممون على أنه يجب ألا نقفل أبوابنا من دون اعتقالهم ومحاكمتهم. وإن نحن لم نفعل ذلك، فهذا يعني أن المحكمة الدولية لم تضطلع بولايتها اضطلاعا وافيا، كما أن فيه تقويضا لإرث المحكمة ورسالتها القائلة إن المجتمع الدولي لن يرضى بعدم معاقبة مرتكبي انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

اسمحوا لي الآن أن أبلغ مجلس الأمن تأخر التوقعات المتعلقة بتنفيذ المحكمة الاستراتيجية الإنجاز. أود التأكيد، مثلما ذكرت سابقا، على أن المحاكمات يتعين أن تستمر حتى عام ٢٠٠٩ ضمنا. لدى المحكمة حاليا تسع محاكمات في مرحلة ما قبل المحاكمة، بالإضافة إلى ست محاكمات جارية و ١٣ قضية بانتظار استئناف الحكم. وكما هو متوقع حيال أن جميع المحاكمات المعلقة حاليا سوف تحال إلى محكمة الاستئناف على الأرجح فسيكون لدى المحكمة غالبا ١٥ قضية مستأنفة عقب الانتهاء من تلك المحاكمات، حيث يتوقع أن تصدر الأحكام في غضون سنتين بيد أنه يظل هناك عدد من العوامل الرئيسية التي تؤثر في ما إذا كان ممكنا إنهاء المحاكمات والقضايا المستأنفة في الإطار الزمني هذا.

أولا، يتمثل العامل الرئيسي في نجاح المحاكمات التي تتضمن عدة متهمين. فهذه المحاكمات تسير حاليا بسلاسة كبيرة. بيد أن هناك دلالات على أنه في غياب إمساك الدوائر الابتدائية بزمام الأمور على نحو محكم وتعاون الأطراف تعاونا كاملا، فإن هذه المحاكمات قد تطول إلى ما هو أبعد مما كان متوقعا أصلا. ومثلما يمكن ملاحظته من

محاكمة ميلوتينوفيتش وبرليتش، فمن العسير كفالة أن تنتهي المحاكمات ضمن الإطار الزمني القصير الذي حددته الدوائر الابتدائية. ولقد أصدرت مؤخرا الدائرة الابتدائية التي تحاكم برليتش قرارا آخر خفضت بموجبه الوقت المخصص للادعاء العام كي يعرض قضيته التي تقرر إحالتها إلى دوائر الاستئناف، ولا يزال يتعين على هذه الدائرة أن تبت في ذلك قريبا.

ثانيا، بينما يواصل القضاة بذل كل ما في وسعهم لكفالة السرعة في سير المحاكمات مع احترام المعايير والقواعد على النحو الواجب، هناك بطبيعة الحال عوامل خارجة عن سيطرتهم، بما في ذلك مرض المتهمين أو القضاة، وعدم تعاون الأطراف، وعدم توفر الشهود، وغياب التعاون الكامل من الدول، الأمر الذي يخلف أثرا سلبيا على السرعة التي تسير بها هذه القضايا.

ثالثا، إن التواريخ المستهدفة الاستراتيجية الإنجاز قد لا يتم الوفاء بها إذا ألغيت إحالة قضية متهمين من الدرجة المتدنية أو الوسطى وأعيدت هذه القضايا إلى المحكمة نظرا لتقصير المحاكم المحلية في مراعاة مبادئ المحاكمات النزيهة.

أخيرا، لقد سبق أن أثرت المسألة الخطيرة المتمثلة في الأشخاص الستة الهاربين من وجه العدالة، ولا سيما ضرورة إلقاء القبض على ملاديتش وكاراديتش. فالمحكمة ما فتئت منذ عقد من الزمن تطلب إلى الدول الأعضاء كفالة القبض على أولئك الهاربين، ولكن بدون جدوى. واستمرار التقصير في كفالة إلقاء القبض عليهم الآن يلقي بظلال من الشك على إنجاز جميع المحاكمات في عام ٢٠٠٩. كذلك، فإن ولاية المحكمة لا يمكن اعتبارها منتهية تماما بدون محاكمة أولئك المتهمين الرفيعي المستوى.

في الختام، لا تزال المحكمة ملتزمة تماما بتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز مع مراعاة أرفع المعايير على النحو الواجب، وهي تواصل بكل قوة تنفيذ ولايتها كجزء من تعزيز السلم والأمن في يوغوسلافيا السابقة. وتعمل المحكمة باستمرار على تطوير ممارساتها واعتماد الآليات الضرورية لتحسين فعالية إجراءاتها ومراعاة حقوق المتهمين في محاكمتهم بدون تأخير لا داعي له علاوة على ذلك، تعمل المحكمة على استكشاف تدابير جديدة، من قبيل مشروعها في محاكمة سابقة خلال الفترة قيد الإبلاغ، بغية تحقيق تلك الأهداف والحفاظ على دعم المجتمع الدولي إلى حين تنجز ولايتها إنجازا كاملا. وتوجه المحكمة أيضا عنايتها صوب المستقبل، وتعمل بنشاط لكفالة حكم القانون في جميع دول يوغوسلافيا السابقة عن طريق شراكتها مع السلطات القضائية المحلية.

وستظل المحكمة دائما وأبدا مدينة لمجلس الأمن على الدعم الثابت لها حتى هذا التاريخ. ونظرا لبصيرة المجلس حيال إنشاء المحكمة في عام ١٩٩٣، أصبحت المحكمة الآن ممارسة شائعة عالميا لمحاكمة المسؤولين عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وأهيب بالدول الأعضاء في المجلس أن تبقي على دعمها للمحكمة في السنوات الأخيرة من ولايتها. وحسبما يشير إليه هذا التقرير، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به. ويجب علينا معا أن ننجز عمل المحكمة التاريخي لصالح العدالة الدولية، واستمرار مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس: أشكر القاضي بوكار على إحاطته الإعلامية الهامة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للقاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي موس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب أعضاء مجلس الأمن وأن أعرض النسخة المستكملة

من تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عن استراتيجية الإنجاز، وهو التقرير الذي تم تقديمه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

عندما حضرنا، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأنا، أمام المجلس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كانت قضايا تابعة لـ ٥٥ شخصا قد اكتملت أو قيد الاكتمال. وذلك الرقم قد ارتفع الآن إلى ٥٩. وصدرت ثلاثة أحكام أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومنذ تقديم التقرير في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صدر حكم آخر.

وثمة اثنان وثلاثون متهما تلقوا أحكاما حتى الآن. واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز الأحكام الأربعة التي ذكرت للتو الصادرة عن الدائرة الابتدائية.

جان سباسارا، وهو عمدة، بُرئ، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من جميع التهم الموجهة إليه. وفي اليوم نفسه، ثارسيسي مونوني، قائد مدرسة الرقباء، أدين بتهمة الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية. وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاما.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بُرئ أندريه رواماكوبا، الذي كان وزير التعليم الابتدائي والثانوي في رواندا، من جميع التهم الموجهة إليه. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدين أثاناس سيرومبا، الذي كان كاهنا، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما لارتكابه إبادة جماعية وغيرها من أشكال الإبادة، باعتبار ذلك جريمة ضد الإنسانية.

إن الحكمين الصادرين عن محاكمة مبامبارا ورواماكوبا ترفع عدد الأشخاص الذين حكمت عليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالبراءة إلى خمسة.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى تسع محاكمات تجري الآن وتتعلق بـ ٢٥ متهما. إن المحاكمات الخمس لمتهمين متعددين لا تزال تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهنا نظرا لحجمها وتعقيدها، ومن ثم الوقت اللازم لإنهائها. والمهم، إذا أن نذكر التقدم المحرز.

ويسرني جدا أن أبلغ بأن القضية العسكرية الأولى انتهت نظريا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ففي تلك المحاكمة التي تناولت أربعة قادة عسكريين من رتب عالية في عام ١٩٩٤، تم الاستماع إلى ما مجموعه ٨٢ شاهدا من الادعاء العام و ١٥٧ شاهدا من الدفاع وذلك على مدى ٤٠٠ يوم من المحاكمة. وسيجري الاستماع إلى ثلاثة شهود إضافيين عن طريق الفيديو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وعقب تقديم مرافعات خطية وأخرى شفوية في الأشهر المقبلة، سيصدر الحكم في عام ٢٠٠٧.

وثمة تطور آخر مرحب به منذ تقديم التقرير عن استراتيجية الإنجاز هو أنه خلال محاكمة بوتاري، فإن رابع المتهمين الستة بدأ الآن بعرض قضيته. ومن المتوقع الانتهاء من الاستماع إلى الشهود في عام ٢٠٠٧.

وفي محاكمة الحكومة، التي تتناول أربعة وزراء حكوميين، فإن الوزير الثاني من الوزراء الأربعة بصدد عرض ما لديه من أدلة. ومن المتوقع أن ينتهي الاستماع إلى ما بحوزته من أدلة بنهاية عام ٢٠٠٧.

وفي محاكمة العسكريين الثانية، التي يحاكم فيها أربعة متهمين، أكمل الادعاء العام مرافعاته في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بعد أن استقدم ٧٢ شاهدا أمام المحكمة. وستبدأ مرافعات الدفاع في الشهر الأول من عام ٢٠٠٧، ومن المتوخى انتهاء المحاكمة في عام ٢٠٠٨.

وفي قضية كاريميرا وآخرين، التي يحاكم فيها ثلاثة متهمين، يعرض الادعاء العام قضيته الآن. وقد اتخذت دائرة

المحاكمة خطوات لكفالة أن تكتمل مرافعات الادعاء العام قبل أواسط ٢٠٠٧ بغية اختتام المحاكمة في أواخر ٢٠٠٨.

أنتقل الآن إلى القضايا التي يحاكم في كل منها متهم واحد. لقد اختتمت المرافعات في محاكمة كاريرا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ويتوقع صدور الحكم فيها في أوائل عام ٢٠٠٧. وفي قضية زيغيرانياروزا، يقوم الدفاع الآن بعرض أدلته دفاعا عن المتهم.

وأثناء اجتماع مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أشرتُ إلى أن ثلاث محاكمات كان متوقعا أن تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وقد وفت المحكمة الجنائية بالموعد المحدد هذا. فقضيتا بيكيندي ونشامياغو بدأتا في ١٨ و ٢٥ أيلول/سبتمبر على التوالي. وقضية المتهم الواحد الثالثة، قضية روتوندو، بدأت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ويتوقع الانتهاء من المحاكمات الثلاث جميعا في عام ٢٠٠٧.

اسمحوا لي أن أتطرق إلى حالة المحتجزين بانتظار المحاكمة. يشير تقريرنا عن استراتيجية الإنجاز إلى أن هذه المجموعة فيها ١١ متهما. ويسعدني أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن هذا العدد أدنى، الآن، في الحقيقة. فأولى تلك القضايا، قضية رنزاهو، من المقرر أن تبدأ في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ثانيا، اعترف بالأمس جوزيف نزابيريندي، وهو رجل أعمال ومنظم شبابي، إذ أقر بذنبه بارتكاب جريمة قتل، جريمة قتل ضد الإنسانية، وبذلك ارتفع عدد الأشخاص الذين أقروا بالذنب إلى ٧. ثالثا، تقدم الادعاء العام هذا الأسبوع بطلب جديد بإحالة قضية السيد بغراغازا إلى الولاية القضائية الوطنية. وسيقدم المدعي العام، في بيانه، معلومات إضافية عن تلك القضية.

لذلك يسعدني أن أؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تمضي قدما وفقا للجدول الزمني لإكمال قضايا يحاكم فيها ما بين ٦٥ و ٧٠ متهما بنهاية عام ٢٠٠٨، كما هو متوخى في استراتيجية الإنجاز.

وبغية إحراز هذا الهدف، تتسم الاستمرارية بأهمية جوهرية. في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٤ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه تمديد مدة ولاية كل القضاة الدائمين بالمحكمة الجنائية لرواندا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مدد القرار ١٧١٧ (٢٠٠٦) مدة ولاية القضاة المؤقتين بالمحكمة الجنائية لرواندا حتى نفس التاريخ. وأود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على تلبية طلبنا. فهذا يعطي المحكمة الجنائية الاستمرارية والاستقرار واليقين اللازم للتخطيط المتسم بالكفاءة للمحاكمات.

ما زال ١٠ أشخاص صدرت بحقهم لوائح اتهام طليقو السراح. والمحكمة الجنائية لرواندا لن تتمكن من مقاضاة هؤلاء المتهمين كلهم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إن تسنى القبض عليهم. كما أن بعضا منهم يتعين محاكمته أمام المحكمة الجنائية لرواندا. ومما يتسم بأهمية جوهرية أن تتعاون الدول الأعضاء في القبض على هؤلاء الأشخاص ونقلهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أشرنا أنا والمدعي العام، تحديدا، إلى فليسيان كبوغا، الموجود الآن في شرق أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت بُذلت جهود كثيرة لكفالة نقله إلى أروشا، ولكنها ذهبت سدى حتى الآن. وسيقدم المدعي العام مزيدا من المعلومات عن هذه المسألة. واسمحوا لي أن أؤكد، في ضوء استراتيجية الإنجاز، على أهمية إلقاء القبض على كبوغا ونقله إلى المحكمة الجنائية لرواندا في أسرع وقت ممكن، بغية تقرير جرمه أو براءته.

وسيعرض المدعي العام على مجلس الأمن خطته لنقل بعض من الذين أصدرت المحكمة الجنائية لرواندا لوائح اتهام بحقهم إلى الولاية القضائية الوطنية لمحاكمتهم. وهذا جزء هام

من استراتيجية الانجاز. ونشجع الدول الأعضاء على تقبل المناقشات المتعلقة بالنقل برحابة صدر. وسيقدم المدعي العام أيضا ما استجد من معلومات عن المبادرات الرواندية لإلغاء عقوبة الإعدام.

وفيما يتصل بالتعاون المقدم من الدول، يتعين علي أن أعود إلى مسألة حالة الأشخاص الذين برأهم المحكمة. لقد أثيرت هذه المسألة أمام المجلس في حزيران/يونيه، وكذلك أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن لم يحدث أي تقدم بعد. وحتى هذا اليوم، لم يتسن إلا لشخص واحد من الأشخاص الخمسة الذين برأهم المحكمة الجنائية أن يجد بلدا يقبل بأن يقيم ذلك الشخص فيه. والأربعة الآخرون ما زالوا تحت حماية المحكمة في أروشا. واسمحوا لي أن أكرر أن الحالة خطيرة بصفة خاصة لأندريه نتاغيرورا وإمانويل باغمبيكي، اللذين أصدرت دائرة المحكمة حكما بتبرئتهما في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وثبّتت الحكمين بالبراءة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد بذل قلم المحكمة، دون أن يحالفه النجاح، محاولات كثيرة لإيجاد بلد يقبل بالأشخاص الذين تحكم المحكمة ببراءتهم. وبالنيابة عن المحكمة، أجد لزاما علي مرة أخرى أن أهيب بالدول الأعضاء أن ترحب بالذين تحكم المحكمة ببراءتهم في أراضيها. وثمة حاجة إلى إيجاد حلول لهذه المشاكل. واسمحوا لي أن أضيف أنه ربما سنصطدم بمشاكل في إيجاد أماكن للأشخاص المفرج عنهم بعد أن يكونوا قد قضوا أحكامهم بالسجن عقب التجريم.

لقد وصفتُ الآن الدرجة العالية من الإنتاجية في دوائر المحاكمة الأربع التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أثناء الستة أشهر الأخيرة، بإجراء المحكمة تسع محاكمات يحاكم فيها ٢٥ متهما وإصدارها أربعة أحكام فيها. وبالتوازي مع هذه الأنشطة الصميمية، تواصل الفروع الثلاثة للمحكمة الجنائية تحسين أساليب عملها. ويرد وصف لبعض من تلك العمليات في تقريرنا ومرفقاته.

ويسعدني أن أؤكد أن رواندا دأبت على التعاون مع المحكمة الجنائية بتيسير تدفق الشهود من كيغالي وبتوفير الوثائق اللازمة للإدعاء العام وللدفاع.

وباسم المحكمة الجنائية اسمحوا لي أن أختتم بشكر أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء على دعمهم الإكمال الناجح لأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيدة دل بونتي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن تمنح لي الفرصة لأرفع مرة أخرى تقريرا إلى المجلس. إن الإدلاء ببيان أمام المجلس واجب هام وفرصة طيبة للإبلاغ عن استراتيجية الإنجاز.

غير أنني أؤمن، هذه المرة، بأن من الجوهري أيضا السعي إلى إرشاد جديد بشأن المسائل الأساسية لإستراتيجية الإنجاز – وتحديدا، الحاجة إلى أن يبعث المجلس برسالة قوية فيما يتعلق بالهاربين من العدالة، وخاصة كراديتش وملاديتش. وتلك الرسالة يجب أن تفيد بأن محاكمتيهما في لاهاي يمكن أن تبدأ في أي وقت حتى عام ٢٠١٠، وأن آلية ستستحدث لهما لمحاكمتها في لاهاي بعد ذلك التاريخ.

ما فتئ مكتبي يضطلع، منذ بياني الأخير في حزيران/يونيه، بعمل مثمر مع دوائر المحكمة لتسريع المحاكمات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على أعلى معايير النزاهة في المحاكمة والتقيد بالإجراءات القانونية الأصولية. كما أن نقل القضايا للولاية القضائية المحلية استمر بخطى جيدة. واستنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، اقترح مكتبي على دوائر

المحكمة إحالة كل القضايا التي تخص المتهمين ذوي الرتب المتوسطة والدنيا. وفي قضية واحدة، قضية دراغومير ملوسفيتش، رفض مكتب الإحالة اقتراح الادعاء العام بحجة أن رتبة المتهم عالية وأنه لا ينتمي إلى تلك الفئة.

وعليه، أعتقد أننا وصلنا إلى الحدود بشأن هذه المسألة، وما لم يُعَدِّل المجلس شروط الأقدمية التي يمكن بها نقل المتهمين إلى المحاكم المحلية، لا توجد إمكانية قانونية لنقل قضايا إضافية. والقضايا المتبقية كلها تشمل بعض الزعماء الكبار المسؤولين عن أخطر الجرائم.

وإثر مبادرتي بالدمج بين القضايا التي تنطوي على جرائم مماثلة، بدأ في لاهاي في تموز/يوليه النظر في قضيتين أخريين من القضايا التي تنطوي على أكثر من متهم. وتتعلق إحداهما بالإبادة الجماعية في سربرينتشا، وتضم سبعة من المتهمين، كلهم من المعاونين الكبار السابقين لراتكو ملاديتش. وللأسف الشديد، لا يمكن محاكمة ملاديتش نفسه مع معاونيه. والقضية الأخرى تضم ستة من كبار القادة السياسيين والعسكريين من صربيا لدورهم في الجرائم المرتكبة في كوسوفو. وهناك متهم سابع، فلاستيمير جورجيفتش، ينبغي أن يحضر تلك المحاكمة. وآخر مكان عرفنا أنه يتواجد فيه كان في روسيا. وإجماليا، لدينا ٢٤ فردا يحاكمون في الوقت الحالي، وهو أكبر عدد من المتهمين يحاكمون في وقت واحد في تاريخ المحكمة.

وقُدِّم المزيد من الأدلة الخطية في المحاكمات. ونتيجة لذلك، تمكنا من اختصار الوقت المخصص للاستجواب الأساسي لشهود الادعاء. وفي محاكمة واسعة النطاق لستة من المتهمين، على سبيل المثال، استغرقت المدعية العامة حوالي ساعتين في المتوسط من وقت المحكمة لكل شاهد، وأقل من نصف الساعة لشهود الجريمة الأساسية، وهذا معدل فعال للغاية بأي مقياس. وفي عدد من المحاكمات، قبلت الدوائر أيضا من خلال الإبلاغ القضائي عددا أكبر من الوقائع التي تحددت في محاكمات سابقة. ولذلك، فإن هذه الوقائع ليست بحاجة إلى إعادة إثبات.

وبناء على توجيهات المحكمة، تصرفت بروح تعاونية لانتقاء الاتهامات التي تبدأ المحاكمات على أساسها، في حالتي بيريستش ودراغومير ميلاسوفيتش، على سبيل المثال. كما أن مكتبي رد بشكل مفيد على توجيهات الدوائر بشأن الحدود الزمنية لعرض قضية الادعاء العام. وما دامت الإجراءات المتخذة لزيادة فعالية المحاكمات لا تقوض قضية الادعاء العام أو حقوق الضحايا، سأكون على استعداد للامتثال لها.

ومع ذلك، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى بعض ردود الفعل السلبية من مجموعات الضحايا في البوسنة والهرسك. وقد أحلت إلى رئاسة المجلس رسالة من رابطة ضحايا الحرب من النساء من سراييفو. وفي غضون ذلك، تلقيت مزيدا من هذه الرسائل. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التقيت بمجموعات الضحايا في سراييفو. ويشعر عديد منها بمرارة شديدة إزاء استراتيجية الإنجاز لأنهم يؤمنون بأن جميع الحالات الرفيعة المستوى، بما في ذلك كراديتش وملاديتش، بطبيعة الحال، ينبغي أن تحاكم في لاهاي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم لا يفهمون لماذا ينبغي حذف بعض الجرائم من عرائض الاتهام. وهم يعتبرون المحكمة وعد بتحقيق العدالة وإشارة ملموسة إلى أن المجتمع الدولي يهتم حقا بمعاناتهم. ويرون أن من الإجحاف الشديد تصور إغلاق المحكمة قبل أن تستكمل مهمتها بنجاح. وبطبيعة الحال، فإنهم يعتبرون كراديتش وملاديتش الشخصين اللذين يقع على عاتقهما أكبر نصيب من المسؤولية عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في البوسنة والهرسك. وليس هناك مكان آخر لمحاكمتهما غير لاهاي.

وبينما صعدت السلطات القضائية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا جهودها لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، لم تبد الهيئات السياسية في البوسنة والهرسك وفي صربيا الإرادة السياسية الضرورية للقبض على الهاربين المتبقين. وقد شرحت للمجلس في عروض سابقة الأسباب التي في تقديري جعلت ستة من المتهمين ما زالوا هاربين. وسأعود لهذه المسألة باستفاضة أكبر في سياق تقييمي المقبل، وسيكون الأخير لي أيضا.

وأثناء الشهور الستة الأخيرة، انهمكت صربيا في إعداد ما سمي خطة عمل للقبض على باقي الهاربين. وأثبتت هذه المبادرة حتى الآن أنها مجرد ستار آخر من الدخان. ومنذ أن توليت مهامي في عام ١٩٩٩، ما برحت أواجه نفس الواقع – فلم تبد أيا من الحكومات الصربية المتعاقبة استعدادا حقيقيا للقبض على راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش. وقد اتضح الآن أن معظم المعلومات التفصيلية التي كنت أنقلها إلى أعلى المسؤولين الصرب في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ كانت دقيقة. ولكن أولئك المسؤولين – وبعضهم ما زالوا يشغلون مناصب رئيسية– كانوا يدعون ببساطة أن معلوماتي خاطئة. ومع ذلك، فالتاريخ يبين الآن أن معلوماتي كانت صحيحة فعلا. وفي عام ٢٠٠٢، وقع الرئيس بنفسه آنذاك على القرار بتقاعد الجنرال ملاديتش. وبالرغم من إنكاره حينذاك، كان يدرك تماما أن ملاديتش كان يحميه الجيش، كما كنت أقول له بالضبط. وما زلت أرى أن حكومة صربيا بإمكانها وبسهولة أن تقبض على ملاديتش إن رغبت السلطات في ذلك. المسألة ببساطة تتعلق بالإرادة السياسية.

هناك أسباب عديدة تجعل زعماء انتخبوا بالطرق الديمقراطية ويدعون منتهى الاحترام لسيادة القانون يسبغون حمايتهم على أشخاص يتهمون بالإبادة الجماعية طوال هذه الفترة. ولن أخوض في تفاصيل أكثر من ذلك في هذه المرحلة، غير أن التقاعس المتعمد لصربيا عن التعاون مع مكتبي، والقبض على ملاديتش وكراديتش بصفة خاصة، يدل على احتقار كامل للآلاف والآلاف من الضحايا ومعظمهم من المسلمين، ولكن أيضا من الكروات والضحايا من غير الصرب في البوسنة والهرسك، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر لعقود من الزمن على العلاقات بين الطوائف المختلفة في المنطقة. والطريقة الوحيدة لإزالة تلك الوصمة هي أن تقوم صربيا بالقبض على كراديتش وملاديتش ونقلهما فورا.

والأوضاع ليست مؤاتية أكثر من ذلك في البوسنة والهرسك. فهناك، لا تعمل المؤسسات المركزية بشكل فعال والسلطات في الكيان الصربي، رغم بعض التحسينات في الفترة الأخيرة، لم تبد حتى الآن استعدادا واضحا للقبض على رادوفان كراديتش وستويان زوبليانين. هذان الهاربان من المرجح أنهما في البوسنة والهرسك. وعلى الصعيد المركزي وعلى مستوى الكيان، ما زالت المؤسسات الرئيسية مليئة بأفراد كانت، وربما ما زالت لهم صلة وثيقة بكراديتش وشبكته. وما دامت صربيا والبوسنة والهرسك لا تبديان تعاونا كاملا مع المكتب أو فيما بينهما، سيستمر إفلات أهم متهمَين من العدالة، مما يؤثر على استراتيجية الإنجاز.

وفي إطار الحدود التي تفرضها مصلحة العدل، يبذل مكتبي قصارى جهده لتلبية أهداف استراتيجية الإنجاز. ومع ذلك، ما لم يسمح مجلس الأمن بنقل المزيد من المتهمين، لن نتمكن من الوفاء بالموعد المستهدف في عام ٢٠٠٨. وفضلا عن ذلك، فاتتنا بالفعل فرصة محاكمة كراديتش وملاديتش مع المتهمين الآخرين. وينبغي أن يبقى عرض الحوافز الكبيرة ساريا لتشجيع صربيا والبوسنة على التعاون الكامل مع مكتبي.

لقد كان الاتحاد الأوروبي شريكا رئيسيا لنا في السنوات الماضية. و ١٩ من الـ ٢٤ متهما الذين يحاكمون

حاليا قد نقلوا إلى لاهاي كنتيجة مباشرة لسياسة المشروطية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي. وأثق في أن الاتحاد الأوروبي، وأثق أن الاتحاد الأوروبي سيواصل دعمه الثابت للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. و منظمة حلف شمال الأطلسي رغم تقاعسها الواضح عن القبض على كراديتش وملاديتش، قدمت عبر السنين دعما سياسيا مفيدا للمحكمة. غير أن قرار الحلف مؤخرا السماح للبوسنة والهرسك وصربيا بالانضمام إلى الشراكة من أجل السلام يمثل إشارة قوية إلى أن الدعم الدولي للمحكمة يتناقص.

ولذلك، بودي أن أطلب من مجلس الأمن أن يقول لنا، وكما ذكر بعض الأعضاء الدائمين في الماضي، أنه يرى أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا ينبغي أن تبقى مفتوحة إلى أن يُحاكم كراديتش وملاديتش في لاهاي. وهذا مهم جدا لعشرات الآلاف من الضحايا الذين وضعوا آمالهم في العدالة التي توفرها الأمم المتحدة. ومن حقهم أن يعرفوا ما إذا كان لا يزال بوسعهم أن يعولوا على وعود مجلس الأمن التي قطعها عندما أنشأ المحكمة قبل ١٣ عاما. وكما ندرك جميعا، يعتقد العديد من الضحايا أن الأمم المتحدة تركت ما يسمى بالمناطق الآمنة لقوات كاراديتش ومالاديتش. فدعونا لا نعطيهم سببا آخرا للشعور بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يبذلا قصارى جهدهما لضمان تقديم أكبر المتهمين مسؤولية إلى العدالة.

إن تلك الكلمات ليست كلمات عفوية والأوقات المقبلة علينا ليست يسيرة. فأولا، وكما بينا، يجب أن ينظر المجلس في تغيير الشروط التي يمكن بموجبها إحالة المتهم، وذلك لكي تتمكن المحكمة، عند الاقتضاء، من بلوغ أهدافها في الوقت المحدد. وثانيا، يجب تعزيز الإرادة السياسية لإلقاء القبض على بقية الهاربين. وثالثا، يجب على المجلس أن يؤكد على أنه ستكون هناك إمكانية لاستمرار ولاية المحكمة إلى أن يقدم الهاربون إلى العدالة مثل كاراديتش ومالديتش.

ولا بد من الإعراب عن دعم مجلس الأمن الكامل والقوي للمحكمة الآن. ويجب إرسال رسائل قوية إلى صربيا والبوسنة والهرسك لكي تسلما في نهاية المطاف الهاربين من العدالة، وخاصة كاراديتش ومالاديتش. ويجب أن تقدم إلينا إرشادات واضحة لكي نستكمل ولايتنا بطريقة كريمة وناجحة.

الرئيس: أشكر المدعية العامة دل بونتي على إحاطتها الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): معروض الآن على أعضاء المجلس وثيقة استراتيجية الإنجاز المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القائمة على أساس التطورات التي حدثت منذ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، والتي قدمها القاضي أريك موس، رئيس المحكمة، بالتشاور مع مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تواصل إحراز تقدم مطرد إزاء استكمال ولايتها، وفقا للمواعيد النهائية التي حددها قرارا مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونحن ما زلنا ملتزمين بالمواعيد النهائية وعلى ثقة بقدرة المحكمة على الامتثال لتواريخ الإنجاز التي حددها مجلس الأمن.

ومنذ تقريرنا الأخير المقدم إلى المجلس، استكملت خمس قضايا – وفقا لما ذكره رئيس المحكمة. ومن بين تلك القضايا الخمس تمت إدانة ثلاثة متهمين، أقر أحدهم بأنه مذنب، وأطلق سراح اثنين من المتهمين. ووفقا للخطة، تمكن المدعي العام في الأشهر الستة الماضية من الشروع في محاكمات في ثلاث قضايا جديدة. ويسير العمل في تلك القضايا بطريقة مطردة ومرضية. وتتواصل محاكمات ٢٥ متهما أمام دوائر المحاكمة بمحاكمة ٢٢ متهما معا في

خمس قضايا ذات متهمين متعددين. وبينما تشكل تلك القضايا تحديا كبيرا، من المتوقع مع ذلك أن تستكمل في أوقات مختلفة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولا يتوقع أن يستمر أي من تلك القضايا إلى تاريخ يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٨. وسيوفر استكمال أي قضية من تلك القضايا المتعددة المتهمين فرصة لتعزيز قدرة المحكمة على إجراء محاكمات في المزيد من القضايا ذات المتهم الواحد.

ومنيت بداية تطبيق القاعدة ١١ مكررا لإحالة المتهمين إلى الولايات القضائية الوطنية لمحاكمتهم بنكسة مؤقتة عندما رفضت دائرة المحاكمة ودائرة الاستئناف في المحكمة على السواء طلب المدعي العام بإحالة مايكل باغاراغازا إلى النرويج لمحاكمته. وكان ذلك القرار يستند إلى رأي المحكمة القائل بأن النرويج تفتقر إلى الولاية القضائية لمقاضاة باغاراغازا على الجرائم التي اتهم بارتكابها. بيد أني، قدمت الآن طلبا ثانيا بإحالة هذه القضية إلى بلد أوروبي آخر، وافق على تناول هذه القضية، وهو في رأينا، قادر على ممارسة الولاية القضائية على الجرائم الواردة في لوائح الاتهام. وننتظر صدور قرار بشأن الطلب. وفي غضون ذلك، وافق بلد أوروبي آخر على تولي قضايا محالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ووفقا لذلك، اعتزم، في مطلع عام ٢٠٠٧، طلب إحالة ثلاثة متهمين آخرين إلى ذلك البلد.

ولا يحتمل أن يكون خيار إحالة القضايا إلى بلدان أفريقية خيارا قابلا للتطبيق. فكل البلدان الأفريقية التي اتصلت بها في هذا الصدد – رغم أنها تؤيد من حيث المبدأ تشاطر عبء عمل المحكمة – أفادت عن وجود قيود على قدراتها ومواردها عن ثقل أعباء نظمها القضائية الوطنية بوصفها عقبات في وجه مشاركتها في تلك الممارسة. ولذا لا تزال رواندا البلد الأفريقي الوحيد الذي لديه الرغبة في تلقي قضايا محاكمة المتهمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على الرغم من أن رواندا ليست مستعدة بعد من حيث الوفاء بشروط الإحالة.

وللأسف، على الرغم من تزايد نشاط فريق تعقب المتهمين التابع للمحكمة، لم نتمكن في الأشهر الستة الماضية من إلقاء القبض على أي من المتهمين الهاربين الثمانية عشر وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهم ما زالوا يفلتون من المحكمة. إن سياسة المراوغة التي يتبعها الهاربون – بما في ذلك تحركهم باستمرار عبر حزام واسع من الأرض، في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها، واختباؤهم في مناطق يتعذر الوصول إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتغييرات التي يدخلونها على هوياتهم الشخصية شكلت تحديات قاسية للجهود الرامية إلى تعقبهم. ويصح الشيء ذاته على مسألة تعاون الدولة ومستوى ذلك التعاون.

وفي الأشهر الستة الماضية واصلت التشاور مع مسؤولي الحكومة الكينية فيما يتعلق بقضية فليسيان كابوغا، الذي لا يزال يتصدر قائمة الهاربين. ويتذكر الأعضاء أن مجلس الأمن طلب في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) من كينيا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مسألة إلقاء القبض عليه وإحالته إلى المحكمة لمحاكمته. ولا تزال المعلومات المتوفرة لدينا تؤكد صلة كابوغا بالأراضي الكينية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قمت ببعثة إلى كينيا لمناقشة المسألة مع المسؤولين الحكوميين. وأكد لي المسؤولون والوزراء التزام الحكومة بالتعاون مع المحكمة في البحث عن المتهم الهارب في كينيا، وإلقاء القبض عليه إذا تم العثور عليه والتحقيق في أصوله الموجودة في كينيا. ولقد تم الاتفاق بشأن العديد من التدابير نتيجة لمناقشاتنا. وكان من المتوقع أن أبلغ عن حالة تنفيذ حكومة كينيا لتلك التدابير بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأنا بانتظار تقرير الحكومة الكينية في ذلك الصدد. إن حث المجلس لكينيا على تكثيف تعاونها مع

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مسألة فليسيان كابوغا لا يزال ضروريا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا لفريق السفراء في كينيا المعروف باسم أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي يتألف بقدر كبير من سفراء من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا، على تعاونه النشط في مناقشاتنا مع حكومة كينيا. وأتطلع إلى مشاركته المستمرة في هذه المسألة.

وإذ نتطلع إلى العام المقبل، سنواصل التركيز على إكمال القضايا المعروضة على المحكمة حاليا بكفاءة وفي التوقيت المناسب، والتحضير لمحاكمات جديدة والشروع فيها، وتكثيف برنامج تعقب الفارين لإلقاء القبض عليهم وإحالتهم للمحاكمة، وإحالة قضايا المتهمين إلى الولايات القضائية الوطنية لمحاكمتهم.

ومن أصل ١١ متهما يحتجزون حاليا بانتظار محاكمتهم، تم تحديد خمسة منهم لإحالتهم إلى ولايات قضائية وطنية. وفي غضون ذلك، لا تزال المفاوضات جارية مع بعضهم للإقرار بذنوبهم. وسيعد مكتبي بقية القضايا من تلك الفئة ويجهزها للمحاكمة، بما يصل إلى ثلاث قضايا في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، إذا ما توفرت القاعات لإجراء المحاكمة. ومن بين الثمانية عشر الفارين الذين لا يزالون مطلقي السراح، سيكون ستة، بمن فيهم فيليشين كابوجا، كحد أقصى جاهزين للمحاكمة في أروشا إذا أُلقي اقبض عليهم. ونعتقد أن قضايا هؤلاء المتهمين الاثني عشر – حتى الآن، ستة منهم محتجزون وستة لا يزالون مطلقي السراح – يمكن إنهاؤها بسهولة خلال فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. كما أن سياسية محاكمة كل متهم على حدة، بالإضافة إلى الأماكن والموارد التي تتوفر بصورة تدريجية خلال نفس الفترة نتيجة لانتهاء المحاكمات التي تضم عدة متهمين، ستوفر ميزة إضافية في البت بما تبقى من قضايا.

وفي القرار الذي أصدرته دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في وقت سابق من هذا العام في قضية المدعي العام ضد كارميرا وآخرين، قررت أن الدوائر الابتدائية ينبغي أن تقر الآن قضائيا بحدوث جرائم إبادة جماعية في رواندا، بوصف ذلك حقيقة تاريخية مشهورة لا تحتاج إلى إثبات. وقد أكّدت مجددا هذا القرار في الآونة الأخيرة. وبالاستغناء عن الحاجة إلى الإثبات، فإن هذا القرار القضائي قد يُقصّر إجراءات المحاكمات في القضايا الباقية.

وقد جرى تحديد اثني عشر فارا ، بالإضافة إلى خمسة محتجزين، لتحويل قضاياهم إلى رواندا. وبعد إجراء مشاورات مع رواندا، توجد مؤشرات على أن عقوبة الإعدام، التي تشكل عقبة رئيسية أمام تحويل أية قضية إلى رواندا، ستلغى لا بالنسبة للقضايا المحولة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فحسب، بل بالنسبة لجميع القضايا. وحالما يتم إلغاء حكم الإعدام، سأطلب تحويل قضايا هؤلاء المدانين السبعة عشر – أي قضايا الإثني عشر ألمطلقي السراح والخمسة المحتجزين – إلى رواندا لمحاكمتهم. وآمل أن يتم هذا في النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وقد يزداد عدد القضايا – حاليا ١٧ – التي ستحول إلى رواندا ليشمل قضايا أي من الفارين الرفيعي المستوى الذين من المقرر حاليا محاكمتهم في أروشا، إذا لم يلق القبض عليهم حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

وإذا أصبح تحويل القضايا إلى رواندا متعذرا لأي سبب كان، فإن القضايا المقرر نقلها ستعاد إلى قائمة القضايا المخصصة للمحكمة، إما لإجراء المحاكمات في أروشا أو لتحويلها إلى ولاية قضائية أخرى. ونأمل أن لا يُطرح الخيار

السابق، وفي هذه الحالة يظل خيار تحويل القضايا إلى ولاية قضائية أخرى خيارا قائما.

ويعرف أعضاء المجلس أن بناء القدرة مهم جدا لنجاح استراتيجية الشراكة مع الولايات القضائية الوطنية. وفي الحقيقة، دعا المجلس في قراراته وبياناته إلى تقديم المساعدة على بناء القدرة إلى البلدان المستعدة للمشاركة في تحمل عبء مكافحة الإفلات من العقاب. وكما سيلاحظ الأعضاء في المرفق الخامس من وثيقة استراتيجية الإنجاز (S/2006/951، ضميمة)، ما فتئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقدم، بوسائلها المحدودة، المساعدة إلى رواندا في هذا المجال من خلال برنامج التواصل الذي تنفذه. وتستحق الثناء أيضا الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الاتحاد الأوروبي لتحسين النظام القضائي في رواندا.

وقد أبلغت مجلس الأمن في تقاريري السابقة أن مكتبي شعر أن من الضروري التوسع في عمليات التحقيق بعد تقييم المواد المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي من قبل الجبهة الوطنية الرواندية. وأتوقع أن تُستكمل عمليات التحقيق هذه خلال عام ٢٠٠٧، مما سيساعدنا على تحديد المسار الذي سنسلكه.

ظلت المحكمة تتلقى قدرا كبيرا من التعاون والدعم في مسائل عديدة من رواندا وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتبدي الآن دول عديدة ، بصورة متزايدة وبسرور، استعدادها للمشاركة في تحمل عبء محاكمة من يُزعم أهم ارتكبوا أعمال إبادة جماعية. وقد أنشأت الآن الولايات المتحدة وكندا وعدة دول أوروبية مكاتب خاصة لمحاكمة المشتبه في أهم ارتكبوا أعمال إبادة جماعية ويحتمل أهم مقيمون في بلدالهم. ويتعاون مكتبي مع هذه المكاتب بتزويدها بالأدلة المادية وسبل الدعم الأخرى لضمان ألا ينتصر الإفلات من العقاب في هذه الحالات. وأود أن أؤكد لهذه المكاتب أننا سنواصل تعاوننا الكامل معها.

وحيث تقترب ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من نهايتها، ستعير المحكمة اهتماما خاصا أيضا لمسائل الإرث والاحتفاظ بالموظفين والمسائل التي ستبقى بعد أن تصفي المحكمة أعمالها. وسيتلقى مجلس الأمن مقترحات في الوقت المناسب بشأن بعض هذه المسائل. إلا أن الاحتفاظ بالموظفين مسألة تستدعي اهتماما فوريا. وفي حين أننا لا نتوقع الحاجة إلى أية موارد إضافية تتجاوز مستويات الميزانية الراهنة، وربما نتوقع في الحقيقية التراجع في بعض المجالات في نهاية المطاف، من المحتمل أن تفقد المحكمة بعض أكثر موظفيها خبرة، الذين ربما يبحثون عن قدر أكبر من الأمن الوظيفي في أماكن أخرى، وهذه مسألة بديهية. وسيحدث هذا في فترة حرجة من ولايتنا. ومن الضروري والمُلح وضع نظام حوافز لتمكين المحكمة من الاحتفاظ بطاقم الموظفين الذي تحتاج إليه من عام ٢٠٠٧ حتى الإنجاز. ونتطلع إلى تفهم ودعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين، التي يجري النظر فيها حاليا في الأمم المتحدة.

دعوني أختتم بالإعراب عن امتناني لمجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة والأمانة العامة على الدعم الذي قدمته للمحكمة على مدى السنين. وفي هذا الصدد، يجب أن أخص بالذكر سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي كان دعامة تشجيع وفهم ودعم لا بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحاكم الأخرى فحسب، ولكن لقضية العدالة الجنائية الدولية بصورة عامة. وقد كان التزامه بهذه القضية مصدر قوة كبيرة للمحاكم. وخطة العمل لمنع الإبادة الجماعية، التي أعلنها الأمين العام في الذكرى السنوية العاشرة لأعمال الإبادة الجماعية في رواندا، توفر اليوم للمجتمع الدولي فرصة وآلية لمواصلة الكفاح ضد الإفلات من العقاب على نحو شامل، يجمع بين استراتيجية الوقاية

واستراتيجية العلاج. ونتطلع إلى استمرار دعم المجتمع الدولي في تنفيذ خطة العمل هذه.

بالنيابة عن موظفي المحكمة وبالأصالة عن نفسي، أشكر سعادة الأمين العام على قيادته وأتمنى له الخير في تقاعده. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الأمين العام القادم، سعادة السيد بان كي - مون، وأرحب به وأتمنى له كل التوفيق في النهوض بولايته.

الرئيس: أشكر المدعي العام جالو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

أدعو الآن أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة إلى إبلاغ الأمانة العامة بذلك.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة): أبدأ بالترحيب برئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي فاوستو بوكار، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إريك موسى، وأشكر كل منهما على تقريره وإحاطته الإعلامية الشفوية. وأتقدم بالشكر أيضا للسيدة كارلا دل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على مساهماتهما في هذين التقريرين.

ويسرنا أن نلاحظ أن كلا من المحكمتين تعمل باطراد للامتثال لاستراتيجية الإنجاز المحددة لها. ونرحب بحقيقة أنهما تزيدان من سرعة إنجاز أعمالهما باستخدام استراتيجيات شتّى ثبت أنها مفيدة جدا. إلا أن وفدي يلاحظ أيضا أن المحكمتين تشعران بالقلق، كما نشعر نحن، لعدم إحراز تقدم في إلقاء القبض على بقية الفارّين، وهو ضروري لإنجاز ولاية المحكمتين.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يرحب وفدي بعدد الأحكام التي أصدرتها، والأحكام الأخرى التي ستُستكمل قريبا. ونشيد بهذا التقدم، كما نشيد بالتقدم الجاري في المحاكمات التي هي قيد نظر المحكمة. ونجد في التقرير (S/2006/951، ضميمة)، أن الإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز لا يزال عام ٢٠٠٨، كما نص سابقا. بيد أننا لاحظنا حدوث تغيير في بعض عناصر الاستراتيجية، التي تستند الآن إلى تقييم محدد ومستكمل لنطاق وطبيعة كل قضية، بينما كانت تستند هذه العناصر سابقا إلى متوسط إحصائي في ضوء الخبرة العامة المكتسبة من القضايا التي أُنجزت. وننظر إلى هذا التحول من زاوية أن صعوبة الاعتماد على التقديرات هي التي فرضته. إنه، برأينا، رد صحيح على المطالب الحقيقية.

بديهي أيضا أن الإحالة إلى الولاية القضائية الوطنية عامل مهم جدا للمحكمتين كلتيهما لإتمام استراتيجية الإنجاز لكل منهما. وبالنسبة إلى المحكمة الجنائية لرواندا، سبق للمدعي العام أن أحال ٣٠ قضية وملفاتها إلى رواندا، وهو ينظر الآن في إمكانية إحالة مزيد من القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية الأخرى. وإننا نؤيد هذه الاستراتيجية ولكننا، مثلما ذكرنا في مناسبات سابقة، يتعين علينا أن نساعد الهيئات القضائية الوطنية بتحسين القدرات الوطنية على مقاضاة المتهمين في القضايا المحالة إليها، لا سيما أوجه القصور في القدرات التي ذكرها المدعي العام في عرضه. وهذا هو السياق الذي نشيد فيه بالبرنامج الخاص للزمالات الممنوحة لطلبة القانون الروانديين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يبدو أن التدابير المعتمدة في وقت سابق لإتمام استراتيجية الإنجاز تسير في الاتجاه الصحيح. وهذه التدابير، التي تشمل تسريع المحاكمات والاستئنافات، وزيادة في عدد القضاة المؤقتين، والإحالات إلى الهيئات القضائية الوطنية، كانت خطوات صحيحة. وإننا نشيد بالمدعية العامة دل بونتي على إصرارها على التمسك بالمبادئ الدولية

للمحاكمة العادلة والتقيد بأعلى معايير الإجراءات القانونية الأصولية في تلك الإحالات. وإن إعلانها بأنها لن تتردد في استرداد القضايا إذا وجدت أن المعايير لا يوفى بها كان مصدرا للشعور بالطمأنينة.

التقرير الحالي للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا ينص على إتمام أعمال المحكمة في عام ٢٠٠٩. إلا أنه يتضمن أيضا عوامل أخرى خارج سيطرة المحكمة يمكن أن تؤثر على استراتيجية الإنجاز، مثل مرض المتهمين أو مستشار الدفاع، أو توفر الشهود أو بقاء الموظفين المؤهلين في وظائفهم، والأهم، تعاون الدول في إلقاء القبض على الهاربين المتبقين. هذه العوامل حقيقية وتؤثر على المحكمتين كلتيهما.

ونشعر بالقلق من أن راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش ما زالا هاربين من العدالة. وقد ظل هذان الشخصان، مع الهاربين الستة الآخرين، بعيدا عن طائلة القانون مدة أطول من اللازم. وإن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا لن تكون قد وفّت بولايتها كاملة ما لم يتم القبض على أولئك المتهمين ومحاكمتهم.

وإننا ننظر بعين الرضا إلى الفكرة التي تفيد بأن مجلس الأمن ربما يود أن يعيد النظر في موقفه من استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين الجنائيتين. إن اعتقال ومحاكمة الهاربين من ذوي الرتب العليا، من أمثال ملاديتش وكراديتش وكابوغا، لأمر يجب أن يؤخذ في الاعتبار في استراتيجيتي الإنجاز. إن هؤلاء الأشخاص لا يسلمون أنفسهم على أمل أن يعيشوا إلى ما بعد انتهاء أعمال المحكمتين. وينبغي للمجلس أن يوضح أن المحكمتين ستحتفظان بولايتيهما القضائيتين إلى أن تتم محاسبة كل هارب من العدالة على أعماله.

ونود أيضا أن نثير مسألة إنفاذ الأحكام بالسجن بحق الأشخاص المدانين ومصير الأشخاص الذين حكمت المحكمتان ببراءتهم. ويجب تشجيع الدول على قبول هاتين الفئتين من الأشخاص وتشاطر أعباء إقامة العدل على الصعيد الدولي. لذلك نناشد كل الدول الأعضاء أن تقبل إعادة توطين الأشخاص الذين تحكم المحكمتان ببراءتهم، وأن تقبل بإنفاذ الأحكام في أراضيها بالنسبة إلى الأشخاص الذين تحكم المحكمتان عليهم بالذنب. وإننا نثني على الدول التي أعربت عن استعدادها على قبول القضايا قيد الإحالة من المحكمة الجنائية لرواندا. وإننا نشجعها على النظر في قبول إعادة توطين الأشخاص الذين تحكم المحكمتان ببراءتهم، إلى جانب إنفاذ الأحكام في أراضيها.

ختاما، نناشد مرة أخرى كل الدول الأعضاء على الوفاء بوعودها بتقديم مساهمات للمحكمتين اللتين لن تتمكنا من الاضطلاع بولايتيهما من دون دعمنا التام، بما في الدعم المالي.

السيدة ساندرس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق، أولا، بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للرئيس بوكار والسيدة دل بونتي، على تقريريهما المقدمين للمجلس. إن الولايات المتحدة تظل مساندا قويا للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا ويسعدها أن تلاحظ تسارع خطى المحاكمات في الأشهر الأخيرة. والمحكمة الجنائية تجري الآن سبع محاكمات في آن واحد، واتخذت خطوات أخرى تدلل على تفانيها وكفاءتها. ويجب علينا أن نواصل العمل معا لكفالة نجاح استراتيجية الانجاز للمحكمة، التي سبق لهذا المجلس أن أقرها، والتي تسعى إلى إتمام المحاكمات في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨، وكل أعمالها في موعد أقصاه عام ٢٠١٠.

غير أننا لا يجوز أن نقبل بإمكانية أن يفلت الهاربون من العدالة، وفي مقدمتهم راتكو ملاديتش ورادوفان

كـراديتش، إلى مـا بعـد زوال المحكمـة مـن الوجـود. لـذلك يتحـتم علينـا أن نبـدأ الآن مناقـشات حـول أفـضل طريقـة لضمان مثولهم أمام العدالـة، بصرف النظر عن الوقت الـذي يُعتقلـون فيـه. ومثلمـا ذكرنـا في الـسابق، إن أبـواب المحكمـة الجنائية ستظل مشرعة أمام ملاديتش وكراديتش. ويجب على المجلس والـدول المهتمـة البـدء في التنـاول الجـاد لهـذه المـسألة وغيرهـا مـن المسائل الموروثـة، مثـل التخطيط لمواصلة لتـوفير الحماية الدائمة للشهود والحفظ الملائم للأرشيف.

ونـدعو كـل الـدول إلى التعـاون التـام مـع المحكمـة الجنائيـة ليوغوسـلافيا، وتحديـدا بإلقـاء القـبض علـى الهـاربين ونقلـهم إلى المحكمـة الجنائيـة. ونـدعو أيـضا سـلطات صـربيا والبوسـنة والهرسك إلى الوفـاء بواجباقما تجاه المحكمة الجنائية ليوغوسـلافيا دون مزيـد مـن التـأخير، بمـا في ذلـك باعتقـال الهاربين ونقلهم إلى لاهاي.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لروانـدا، تعرب الولايـات المتحـدة عـن تقـديرها للـرئيس مـوس والـسيد جـالو علـى التقريـرين اللـذين قـدماهما للمجلـس. وإن الولايـات المتحدة تظل على التزامها القوي تجاه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويسعدها أن تلاحظ تسارع خطى المحاكمات تحت قيادة الرئيس موس. ويجب علينا أن نواصل العمل معا لكفالة نجـاح اسـتراتيجية الإنجـاز للمحكمـة، الـتي تـسعى الى إتمـام المحاكمات في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨ وإتمام العمـل كلـه في موعـد أقـصاه عـام ٢٠١٠، حـسبما أقـره مجلـس الأمـن في السابق.

لقـد سـجلت المحكمـة الجنائيـة في آخـر تحـديث لاسـتراتيجيتها للإنجـاز، شـتى التـدابير الجديـدة لتـسريع المحاكمات. وإننا نثني على تلك التدابير ونـدعو المحكمـة إلى مواصلة تحسين كفاءة المحاكمات.

إن نجاح استراتيجية الانجاز لا يرقمن حصرا بالمحكمـة الجنائية، وإنما يتطلب مواصلة المساعدة والتعاون مـن الـدول الأعـضاء. وإن إسـتراتيجية الإنجـاز تنطـوي علـى نقـل القـضايا مـن المحكمـة الجنائيـة إلى الهيئـات القـضائية المحليـة. وإن المجتمـع الدولي يمكنه أن يساعد في هذا المسعى بـدعم جهـود المحكمـة الجنائية لتهيئة القدرة اللازمة لإجراء المحاكمات محليا.

وإن بناء القدرة القضائية تلك في رواندا يتسم بأهمية خاصـة، حيـث أن الروانـديين حثـوا المحكمـة الجنائيـة لروانـدا على نقل القضايا الباقية إلى ولايتهم القضائية. وإن نقـل تلـك القـضايا يتطلـب تـوفر نظـام قـضائي كـاف في روانـدا يفـي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وقد أدت الإبادة الجماعية في عـام ١٩٩٤ إلى تـدمير القـدرة القـضائية لروانـدا بـصورة خطيرة. إن عملية إعادة البناء شاقة وإن رواندا حققت تقـدما رائعا، لكن لا تزال هناك خطوات حاسمة يتعين اتخاذهـا قبـل أن يـصبح في الإمكـان نقـل القـضايا مـن المحكمـة الجنائيـة لروانـدا. لـذا نحـث روانـدا علـى إتمـام تلـك الخطـوات بـسرعة وفعاليـة والعمـل عـن كثـب مـع المحكمـة الجنائيـة لروانـدا في التفاوض على حالات النقل تلك بموجب المادة ١١. ونـشجع أيضا المانحين الدوليين على مواصلة دعمهم بالمستوى الحالي.

ونـدعو مـرة أخـرى كـل الـدول، لا سـيما كينيـا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على الوفـاء بواجباقمـا الدوليـة باعتقال كل الأشخاص المقيمين في أراضيها الـذين أصـدرت المحكمـة الجنائيـة لروانـدا بحقهـم لـوائح اقمـام بارتكـاب جـرائم حـرب، وتـسليمهم للمحكمـة. هـؤلاء الهـاربون مـا زالـوا يحضون علـى الـصراع في منطقـة البحيرات الكـبرى، ويجـب تعقبـهم بنشاط واعتقـالهم بمـا يتمـشى وقـرارات مجلـس الأمـن العديـدة المتخـذة بموجـب الفـصل الـسابع مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة، بمـا في ذلـك القـراران ١٥٣٤ (٢٠٠٤) و ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

ونقدر تقديرا عاليا خدمات السيد ستيفن راب المكرسة للمحكمة الجنائية لرواندا، لا سيما منذ تسنمه منصب رئيس قسم الادعاء العام في أيار/ مايو ٢٠٠٥. إن إشرافه الحصيف وجه المحكمة صوب مزيد من النجاح وإننا نهنئه بحرارة على تعيينه الجديد مدعيا عاما للمحكمة الخاصة لسيراليون.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر رئيسي المحكمتين، القاضي بوكار والقاضي موس، وكذلك المدعيين العامين، السيد دل بونتي والسيد جالو، على التقارير التي قدمها كل منهم عن أنشطة محكمته: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومنذ التقريرين الأخيرين، واصلت المحكمتان جهودهما الدؤوبة لتحقيق العدالة وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب في كلتا القضيتين. ولدينا انطباع إيجابي عن التدابير المتخذة من جانب إدارتَيْ المحكمتين لتسريع عمليات المحاكمة في محاولة لتنفيذ استراتيجيتيهما لإنجاز أعمالهما. ونحن نشجع كلتا المحكمتين على تنفيذ استراتيجيتيهما للإنجاز باستكشاف جميع التدابير الضرورية والملائمة لكفاءة المحاكمة.

ويذكر تقرير المحكمة الجنائية الدولية الحاجة إلى زيادة عدد القضاة في دائرة الاستئناف. وتفهم اليابان أن ذلك يستكشف بخفض عدد القضاة في الدائرة الابتدائية. وينبغي النظر في التوزيع الملائم للموارد، وفقا لأعباء العمل.

ومع توقعات إكمال كلتا المحكمتين جولتهما الأولى من المحاكمات خلال سنتين، يصبح القبض على بقية الفارّين الرئيسيين من العدالة – خاصة رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش – ونقلهما إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ونقل فيليسيان كابوغا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مسألة شديدة الإلحاح. ونود أن نكرر مناشدتنا القوية لجميع الدول المعنية، بما فيها صربيا والبوسنة والهرسك، بأن تتخذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية لبلوغ تلك الغاية. إن المجتمع الدولي ملتزم التزاما شديدا، من خلال قرارات مجلس الأمن، بتحقيق العدالة وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب في كلتا القضيتين. وعزم المجتمع الدولي على إنهاء الإفلات من العقاب يجب أن يضاهيه عزم الدول المعنية وتعاونها.

لكننا نرى أن من الضروري تكرار التأكيد على موقفنا المتمثل في أنه إذا اختارت المحكمتان انتظار تسليمهما بقية الفارّين إلى ما لا نهاية، سيكون من الصعب تبرير واستمرار دعمنا لهما من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة. فلا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد. ونكرر وجهة نظرنا بأن التمويل الممكن بعد الموعد النهائي المحدد في استراتيجيتَيْ الإنجاز لدى المحكمتين ينبغي توفيره عبر التبرعات الطوعية من الدول المعنية وخاصة الدول المهتمة.

وفيما يتصل بإحالة المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم المحلية، لدينا انطباع إيجابي عن الجهود المبذولة لتسريع هذه الإحالة على الرغم من القيود القانونية والتقنية في الأنظمة القضائية الوطنية، التي يجب على كلتا المحكمتين أن تتعاملا معها. وإننا نرحب بتلك الخطوة، لأننا نعتقد أن المشاركة الوثيقة من السلطات المحلية والناس في المجتمعات المحلية في عملية تعزيز سيادة القانون أمر حيوي لتحقيق العدالة الحقيقية وبناء الثقة في عمليات المصالحة في الدول والمناطق المعنية.

لكن ذلك يتطلب بناء القدرات، حيث توجد قيود في الأنظمة القضائية الوطنية. وهذا ما جعل اليابان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تطلق مشروعا للمساعدة

على بناء قدرات دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، يشمل تدريب الموظفين القضائيين وتوفير التجهيزات اللازمة. وفي إطار هذا المشروع جرى تدريب أكثر من ٦٣٠ قاضيا ومدعيا عاما وموظفا قضائيا في ٢٨ دورة تدريبية طوال الثمانية عشر شهرا الماضية، منذ عام ٢٠٠٥. ويشمل المشروع أيضا برامج لرفع مستوى الوعي لمساعدة السكان المحليين على إدراك أن المتهمين بجرائم الحرب تجري ملاحقتهم وجلبهم إلى العدالة.

وفي الختام، نحث كلتا المحكمتين على مواصلة جهودهما المتفانية لبلوغ هدفهما المتمثل في إقامة العدالة على بقية الفارّين منها جميعا، بحلول المواعيد النهائية لاستراتيجيتيهما للإنجاز. ونكرر نداءنا إلى الدول المعنية للقيام بالتعاون الضروري. ونأمل صادقين للجهود التي قام بها المجتمع الدولي على مدى أكثر من عشر سنوات – مدعوما بمجلس الأمن – لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب بألا تشكل تراثا قيِّما فحسب، بل أن تصبح مدمجة تماما في المجتمع والقدرات الوطنية والإقليمية.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر الرئيس بوكار، والمدعية العامة ديل بونتي، والرئيس موس والمدعي العام جالو على تقاريرهم عن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والصين راضية عن التقدم المحرز حتى الآن في عمل المحكمتين. لقد اتخذت المحكمتان، بشكل خاص، تدابير عديدة لتسريع وتيرة إجراءات المحاكمة. وقد عزز ذلك ثقتنا في استراتيجياتهما لإنجاز أعمالهما.

والتنفيذ السلس من جانب المحكمتين لاستراتيجيتي إنجازهما يعتمد أساسا على العناصر الثلاثة التالية. أولا، ينبغي للمحكمتين أن تنظما إجراءات المحاكمة بمستوى عالٍ من الكفاءة. ثانيا، يجب على بلدان المنطقة أن تقوم بدور ما في هذه الإجراءات. وثالثا، يجب على بلدان المنطقة أن تتعاون مع المحكمتين.

ونعتقد بالاستناد إلى تقارير المحكمتين، أنه لا يزال هناك الكثير من الإمكانية لاستخدام قدرات بلدان المنطقة في سياق المشاركة في إجراءات المحاكمة. وإننا لا نزال نحث المحكمتين على التدقيق في إحالة القضايا المتصلة بالمتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الأنظمة القضائية في بلدان المنطقة للمحاكمة.

وفي هذا الصدد، ندعو البلدان المقتدرة إلى تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني، ومساعدة بلدان المنطقة على بناء قدراتها القضائية بحيث يمكنها استيفاء شروط المحاكمة في موعد مبكر. وبالمثل، نكرر نداءنا إلى بلدان المنطقة لتواصل تعاونها مع المحكمتين.

والدور الإيجابي الذي تقوم به المحكمتان في تعزيز السلام والاستقرار في بلدان المنطقة حظي باعتراف واسع من المجتمع الدولي. والصين تتابع عن كثب تنفيذ المحكمتين حاليا لاستراتيجياتهما للإنجاز. وإننا مستعدون لمشاركة الدول الأعضاء الأخرى في النظر في مختلف الخيارات للمتابعة المتصلة بتنفيذ تلك الاستراتيجيات في أسرع وقت ممكن.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر ممثلي المحكمتين على تقريريهما المقدمين إلى مجلس الأمن.

إن الدانمرك ظلت دائما ولا تزال داعما قويا للمحكمتين الخاصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وهذه هي المرة الرابعة، أثناء عضويتنا في المجلس، التي تتاح لنا فيها الفرصة للتعليق على عمل المحكمتين. وإذا عدنا إلى بياناتنا الثلاثة الماضية، أرى أنه يمكننا، مع الأسف، استخدام أي منها من جديد اليوم.

ويؤسفنا أن نكون مرة أخرى في حاجة إلى الإصرار على الاعتقال الفوري للمتهمين الستة الفارّين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولثمانية عشر متهما فارًّا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا ينطبق على ملاديتش وكاراديتش وكابوغا بشكل خاص. وسنرفض بحزم جميع محاولات التفوق على المحكمتين في القدرة على الاستمرار، وندعو جميع الدول التي تؤوي المتهمين إلى التعاون الكامل مع المحكمتين في هذه المسألة الدقيقة.

ونود أن نلفت انتباه المحكمتين مرة أخرى إلى أنه من المحتَّم عليها إنجاز عملهما في الوقت المحدد. ونرحب بالخطوات الإضافية المتخذة، والنتائج المحققة من جانب كلتا المحكمتين. ومن المحتَّم أيضا ألا يتم هذا العمل على حساب خدمة العدالة بل وفقا للمعايير الدولية.

وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي الاضطلاع بدور كبير لتمكين المحكمتين من إنهاء عملهما في حينه. وهناك مما لاشك فيه مسألة ملاحقة المتهمين الهاربين من العدالة وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم. غير أن هناك أيضا مسألة قبول الاتفاقات المتعلقة بحماية الشهود وإنفاذ الأحكام القضائية، و سداد الأنصبة المقررة كاملة وفي حينها.

وأود الآن أن أنتقل إلى مجال أجد. أولا، فيما يتعلق بالمسائل المتبقية، كلما اقتربنا من الوقت الذي ستكون فيه المحاكم قد اضطلعت بولاياتها، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا إلى أن نعالج، بشكل شامل، العديد من المهام القضائية والإدارية التي لن تنتهي تلقائيا بنهاية آخر قضية استئناف ضد حكم من الأحكام. ويشمل هذا حماية الشهود، و وإنفاذ الأحكام القضائية، وصيانة المحفوظات والوصول إليها، وغيرها. وتأثير المحكمتين يتجاوز بكثير القضايا المحددة التي تقع في نطاق ولايتيهما والبلدان المحددة المعنية. ولا جدال في أن تركتهما تستحق أن نحافظ عليه وينبغي لنا ذلك. وبالتالي نحن نشجع كثيرا جميع أجهزة المحكمتين، فضلا عن مكتب الشؤون القانونية، على تكثيف العمل بشأن هذه المسألة الهامة وإجراء مناقشة مبكرة مع مجلس الأمن وغيره من الأطراف المهتمة.

ثانيا، استمعنا باهتمام إلى ما أعرب عنه من شواغل إزاء قدرة المحكمتين على مواصلة عملهما بأقصى سرعة حتى تصلا إلى ما يسمى بإغلاق المحل. ونسلم، من جملة أمور، بصعوبة الإبقاء على الموظفين في ظل ظروف من هذا القبيل، ونؤمن بوجوب النظر بعناية في الاقتراحات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للمحكمتين أن تواجها ذلك التحدي.

ولا تزال المحكمتان تسهمان بشكل كبير في مكافحة الإفلات من العقاب. وتضطلعان بدور حاسم في عملية المصالحة الوطنية التي ينبغي للبلدان المعنية أن تقوم بها للتصالح مع ماضيها واستشراف المستقبل. ونحن بعد انتهاء فترة ولايتنا في مجلس الأمن، سنواصل أيضا متابعة عملهما باهتمام بالغ.

السيد ماكايات – سافويسي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعيين العامين، على إحاطاتهم الإعلامية. ويؤكد بلدي مرة أخرى اهتمامه البالغ بإقامة العدل في المجتمعات التي في حالة صراع أو خارجة من الصراع.

إن المحكمتين، بكفالتيهما العدالة للعدد الكبير من ضحايا الجرائم الجسيمة المرتكبة في إقليمي رواندا ويوغوسلافيا السابقة، علاوة على مكافحة الإفلات من العقاب، تسهمان في توطيد السلام وتعزيز التعمير الوطني وترسيخ سيادة القانون. وإننا نجدد الإعراب عن كامل دعمنا لهما – وهو ما تحتاجان إليه إذا أريد لهما القيام بعملهما بهمة

واستكمال ولايتيهما بحلول ٢٠١٠، كما أوصى بذلك مجلس الأمن.

ويوضح تقييم أنشطة المحكمتين تزايد وتيرة عملهما خلال الفترة قيد النظر. فإن عددا كبيرا من القضايا قد عُولج سواء على مستوى المحاكمة أو في دوائر الاستئناف، بفضل العمل الشاق الذي مكن من التقليل من تراكم القضايا بشكل كبير. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على التعاون مع المحاكم والولايات الوطنية، مما مكن من استيعاب عدد كبير من ترشيد القضايا. وقد مكنت التدابير الأخرى التي اتخذها المحكمتان من ترشيد الدوائر. وتشمل هذه التدابير الإصلاحات الداخلية الرامية إلى تعزيز فعالية الإجراءات القضائية وفقا لتوصيات الأفرقة العاملة، والاستخدام الأفضل للحوسبة، وإدخال تعديلات على النظام الداخلي.

ونود أن نركز على جانب محدد من جوانب التقدم وهو البرنامج الإعلامي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن مهتمون بشكل خاص بذلك البرنامج لأنه بغض النظر عن طابعه الإعلامي المحض، سيمكن المحكمة من الاضطلاع بدور يشمل مكافحة الإفلات من العقاب، وتدريب الطلبة، وتعزيز المصالحة بين الطوائف العرقية، وسيساعد، إلى حد ما، على منع تكرار كوارث مماثلة.

إننا نرحب بما أحرز من تقدم غير أن من الواضح من التقارير المعروضة علينا أنه ينبغي مواصلة تعزيز ذلك التطور الايجابي، مع اقتراب المحكمتين من المراحل النهائية لعملهما. ويجب رفع عدد من القيود التي لها أثر سلبي على تحقيق استراتيجيتي الإنجاز. أولا وقبل كل شيء، على الدول التعاون وفقا لالتزاماتها الدولية المتعلقة بإلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة، وبملاحقة الهاربين.

وفي هذا الصدد، نلاحظ بأسف أنه على الرغم من المناشدات المتكررة للمجتمع الدولي، لا يزال المسؤولون عن الإبادة الجماعية في يوغوسلافيا السابقة طلقاء. إن عدم محاكمة المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم سيعني أن العديد من الضحايا في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا لن تتاح لهم أبدا فرصة الاعتراف بمعاناتهم والنظر في قضاياهم. ويجب علينا أن نساعد المحكمتين اللتين أنشأناهما على استكمال ولايتيهما.

وعلينا أيضا ضمان توفير الموارد الكافية للمحكمتين، من حيث الموارد البشرية والمالية على حد سواء، لتمكينهما من القيام بأنشطتهما بشكل منتظم حتى تكملا عملهما.

وأخيرا، بالنظر إلى العوامل غير المعروفة التي أشار إليها رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومختلف المشاكل التي وصفها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا سيما بشأن محاكمة المتهمين والبحث عن الهاربين – يود وفد بلدي استجلاء إمكانية تمديد فترة ولاية القاضيين لإجراء انتخابات جديدة لمواصلة عمل المحكمتين في المستقبل، لأن هذه المرحلة الدقيقة من التطورات في الأشهر القادمة ستكون حاسمة لتنفيذ الولايتين اللتين أسندناهما إلى المحكمتين في الوقت المناسب.

ومرة أخرى، نود أن نشيد بالمحكمتين على ما قامتا به من عمل هام في قضية العدالة الجنائية. وسيشكل عمل المحكمتين دائما مصدر إلهام للأمم المتحدة وباقي المجتمع الدولي.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعلن مشاركة المملكة المتحدة المتكلمين الذين شكروا رئيسي المحكمتين، القاضي بوكار والقاضي موس، والمدعيين العامين، السيدة ديل بونتي والسيد جالو، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والمثيرة للغاية. ونشعر بالسرور لرؤية الفريقين مرة أخرى في المجلس. ونرحب كثيرا

بما أظهراه من التزام، هما والموظفون الذين يعملون معهما، بالمسألة الهامة المتمثلة في التصدي لجرائم الحرب.

وأود أن أبدأ بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إننا نهنئها بالتقدم المحرز في استكمال الحجم الهائل مما لديها من قضايا. ونرحب بتأكيد القاضي موس على أن استراتيجية إنجاز العمل لا تزال جارية. وفي الوقت ذاته، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء بقاء ١٨ متهما طلقاء، بمن فيهم فليسيان كابوغا. ولا يجب أن نسمح بهروب أولئك الأشخاص من العدالة. ونحث جميع الدول على الوفاء بالتزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرجو من المدعي العام أو القاضي أن يوضحا لنا ما إذا كانت هناك خطوات خاصة يعتقدان أنه بإمكان المجتمع الدولي اتخاذها لمواصلة مساعدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عملها.

ونشير أيضا إلى جانبا هاما من استراتيجية الاستكمال تتعلق بإحالة القضايا المناسبة إلى الولايات الوطنية من أجل المحاكمة. وفي هذا الصدد، نشجع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكومة رواندا على التعاون الوثيق للتغلب على جميع العراقيل التي لا تزال تعيق إمكانية إحالة القضايا إلى النظام القضائي الرواندي.

أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود في البداية أن أعرب تعن ترحيبنا بإلغاء السيد سيشلوح لإضرابه عن الطعام. ونحثه على العمل البناء مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومعالجة كل ما قد يكون لديه من شكاوى من خلال الإجراءات القانونية المناسبة للمحكمة. ولدينا كل الثقة بقدرة المحكمة على معالجة هذه المسألة وكل الثقة بنزاهة المحكمة وبرغبتها في الاضطلاع بأمانة بالولاية التي أسندها إليها المجلس. ونأمل ألا يستسلم أي أحد لإغراء استغلال هذا الحادث لخدمة أغراضه الخاصة.

ونؤكد على حقيقة أن التعاون مع المحكمة يظل التزاما مستمرا لجميع الدول، على النحو الذي أكد عليه قبل وقت قصير القراران ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويمثل اعتقال المتهمين الستة المتبقين وإحالتهم أمرا أساسيا. وينبغي أن يشكل أولوية عليا للجميع، وذلك يشمل جميع البلدان التي ربما يقوم بزيارتها المتهمون الفارون.

وندرك أن المدعية العامة تعتقد أن فلاستيمير ديوديفيتش موجود في روسيا. ونحن على ثقة بأن السلطات الروسية ستجري تحقيقا في ذلك الادعاء وستبذل أقصى وسعها لتحديد مكان وجوده ولإحالته فورا إلى محكمة لاهاي إذا تم العثور على مكانه.

ونشعر بخيبة الأمل من عدم إحراز صربيا تقدما هذا العام، كما أوردت السيدة ديل بونتي. ويظل التعاون الكامل أمرا محوريا لتحقيق المصالحة المنشودة للاستقرار الطويل الأجل في البلقان، ويمثل الاستقرار الطويل الأجل في البلقان جزءا أساسيا من تحقيق هدف أوروبا الآمنة والحرة.

وأود أن أؤكد مجددا على أن التعاون الكامل يمثل مطلبا أساسيا لبلدان البلقان بغية إحراز تقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونناشد السلطات في بلغراد زيادة تعاونها بقدر كبير، بما في ذلك من خلال ضمان إلقاء القبض على ملاديتش وكرادتيش وإحالتهما إلى محكمة لاهاي. وبالرغم من ذلك، نشعر ببعض التشجيع من التعليقات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس تاديتش بشأن تحسين التعاون الصربي مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

كما نناشد حكومة البوسنة والهرسك، وخاصة جمهورية صربسكا، الوفاء بالتزاماتها بالتعاون. وكما بينت المدعية العامة، هناك المزيد من العمل الذي يمكن أن تقوم به جمهورية صربسكا، وينبغي أن تقوم به، لكفالة التعاون مع

المحكمــة الجنائيــة الدوليــة ليوغــسلافيا والاعتقــال العاجــل لملاديتش وكراديتش وإحالتهما إلى المحكمة.

ونرحب بتعليقات المدعية العامة بشأن التعاون الذي لقيته من كرواتيا ومن جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة ومن الجبل الأسود، ونثق بأن ذلك التعاون سيستمر في العام المقبل وفيما بعده.

ووردت مسألة الدعوة إلى الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بصربيا والبوسنة. وقدمت منظمة حلف شمال الأطلسي هذه الدعوة لمساعدة البلدان على إحراز المزيد من التقدم بشأن مساراتها الأوروبية – الأطلسية وأيضا لإبراز إنجازات الإصلاح في مجال الدفاع. وينبغي ألا تفسر تلك الدعوة من جانب أي أحد – وخاصة الذين هم في المنطقة – بوصفها إضعافا للدعم المقدم للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ويوضح بيان منظمة حلف شمال الأطلسي أن المنظمة تتوقع من صربيا والبوسنة كلتيهما أن تتعاونا تعاونا كاملا مع المنظمة وأن ترصد المنظمة بشكل وثيق جهودهما للقيام بذلك. كما أود أن أوضح أن المزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي سيتوقف على مدى إحراز ذلك التقدم. ونحن على ثقة بأن هناك قادة في المنطقة يدركون هذا الأمر وسيحاولون تحقيق إنجاز بشأن ذلك الهدف، ولكننا نناشد الجميع في المنطقة أن يبذلوا أقصى ما في وسعهم للمضي قدما في تحقيق المزيد من الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على النحو الذي ننشده جميعا.

وأود الآن أن انتقل إلى استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز أعمالهما. وأن المملكة المتحدة لا تزال مؤيدا قويا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ونحن نرى أن الاستكمال المنظم للأعمال الهامة للمحكمة أمر حيوي للمنطقة وللعدالة الجنائية الدولية. وكانت الرسالة التي وجهها رئيس المحكمة والمدعية العامة بشأن هذا الأمر رسالة واضحة للغاية. ونشدد على أنه لا بد من أن يمثل جميع المتهمين الفارين أمام المحكمة، على النحو الذي أكد عليه القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وينبغي لكراديتش وملاديتش خاصة ألا يتوهما أن في وسعهما أن ينتظرا تقادم العدالة الدولية. وستحاكمهما المحكمة، على النحو المطلوب في إطار القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

وننوه وننشيد بالجهود والإنجازات الكبيرة لجميع أجهزة المحكمة بغية زيادة كفاءة المحاكمات وسرعتها. ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق حيال تأخر الجدول الزمني لإنجاز المحاكمات إلى عام ٢٠٠٩. ونتطلع إلى أن تواصل المحكمة جهودها في ذلك الصدد والى أن نشهد إحراز المزيد من التقدم.

وأود أن اختتم بياني بقول كلمة عن إحالة القضايا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة إلى الولاية الوطنية. إننا نلاحظ أنه، سعيا وراء تنفيذ استراتيجية الإنجاز، تمت حتى الآن إحالة تسعة أشخاص إلى ولاية البوسنة. وقد سرّنا أن نسمع أن دائرة سراييفو الخاصة بجرائم الحرب أصدرت مؤخرا حكمها الأول بشأن قضية أحالتها إليها المحكمة.

وظلت المملكة المتحدة تدعم الدائرة الخاصة بجرائم الحرب وقد التزمت حتى الآن بتقديم مبلغ ٢,٦ مليون جنيه إسترليني للمشروع، فضلا عن تقديم مساعدة مخصصة إضافية. ونؤيد بشدة نداء القاضي بوكار إلى المانحين الآخرين بقطع التزامات مماثلة. وأود فقط أن أشدد على أن الإحالة إلى الولاية الوطنية لا تنطبق في حالة كراديتش وملاديتش.

السيد ملبيدي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نود، مع أعضاء المجلس الآخرين، أن نعرب عن امتناننا لرئيس

المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، السيد فاوستو بوكار، ولرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد إيريك موس، وللمدعيين العامين ديل بونتي وجالو على تقديم تقاريرهم، مما يمكننا من مواصلة نظرنا كل سنتين في استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز المحاكمات.

كما نحيط علما وننوه بالخطوات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لزيادة سرعة أعمالها. وتوضح الأرقام التي قدمتها المحكمة أن التدابير التي تم اتخاذها فيما يتعلق بالإنتاجية، وتمت الإشارة إليها في التقارير السابقة، تحرز نتائج طيبة. وتعمل الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف بطاقة كاملة، وتجرى بكفاءة المحاكمات المتزامنة للمتهمين المتعددين. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نلاحظ زيادة الدور الفعال الذي يضطلع به القضاة في تحضير المحاكمات، فضلا عن دورا لقضاة المخصصين. ونرى أن المحكمة تمكنت من الوصول بتشغيلها وأساليب عملها إلى الحد الأمثل بدون التأثير على مبادئ أصول المحاكمات.

وننظر على نحو إيجابي إلى الخطوات التي اتخذت لإحالة القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة إلى الولايات الوطنية المختصة. وهناك حاجة إلى مواصلة تعزيز النظم القضائية الوطنية، من خلال توفير الموارد الكافية وبناء القدرات، فضلا عن آليات الاحتجاز وحماية الشهود.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد ومن غير المقبول أنه ما زال هناك ستة أشخاص فارين لم يمثلوا أمام المحكمة، وخاصة المتهمين بالإبادة الجماعية، رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. ونود أن نشدد على خطورة المسائل التي وردت في تقرير المدعية العامة ديل بونتي، بما في ذلك انعدام الإرادة السياسية، وانعدام الثقة والتعاون بين المؤسسات المشاركة في تحديد أماكن الفارين، والفشل في وضع استراتيجية فعالة ومركزة. ونناشد حكومة صربيا وحكومة البوسنة والهرسك التعاون التام مع المدعية العامة ومع المحكمة. ولن تؤتي استراتيجية إنجاز المحاكمات أكلها طالما لم يقدم أولئك الفارين للمحاكمة، ولن تتهيأ الظروف الأساسية لتعزيز عملية السلام والمصالحة والتنمية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نود أن نبرز التقدم المحرز في سياق استراتيجية إنجاز المحاكمات. ونشعر بالقلق من أن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية قد تعني ألا يحاكم المتهمون بصورة سليمة. ونؤيد المعايير التي ستستخدم في تحديد المتهمين الذين سيحاكمون في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمتهمين الذين ستتم إحالتهم، وخاصة التمييز بين الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية ويتحملون المسؤولية الرئيسية، مع المعايير لذلك التحديد.

ولئن كانت هذه المعايير معقولة، فإن هناك شكوكا حيال قدرات النظم القضائية الوطنية على استكمال المحاكمات بصورة فعالة. ولا تتصل تلك القيود فقط بالنظم القضائية للبلدان الأفريقية، التي يلزم أن نقدم لها الدعم والموارد؛ فقد تكون هناك مشاكل أيضا في عمليات الإحالة إلى البلدان المتقدمة النمو، كما هو الأمر في حالة النرويج، التي تمت الإشارة إليها.

ونفهم من التقرير أن الأمر العاجل بشكل بالغ هو توفير الموارد لحكومة رواندا ومساعدتها على بناء القدرات، بحيث تتمكن من التصدي بنجاح للتحدي القانوني المتمثل في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية، في القضايا المحالة وفي القضايا المحلية على السواء. ونناشد حكومة رواندا الإلغاء التام لعقوبة الإعدام وبذل أقصى ما في وسعها لضمان إلقاء القبض على الفارين الـ ١٨ وتسليمهم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أخيرا، نظرا لأن هذا هو البيان الأخير الذي تدلي به الأرجنتين بشأن المحكمتين قبل انتهاء فترة ولايتنا التي استمرت لعامين، نود أن نقول إن عمل هاتين المحكمتين مثل خطوة أساسية اتخذها مجلس الأمن لاقتلاع جذور الإفلات من العقاب وللتأكيد على سيادة القانون في منطقتي المحكمتين.

والمشاكل التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والتي أشرنا إليها وتتجلى في التقرير تدل، في رأينا، على أن تجزئة المحاكم المخصصة وانتشارها ليس الطريق السليم للتعامل مع حالات القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ونرى لذلك أن من الضروري أن تقدم الدول والمجتمع الدولي الدعم والإرادة السياسية والموارد المناسبة لتعزيز العمل الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية، حتى يمكن لمحكمة دولية وحيدة في المستقبل، تتمتع بالموارد البشرية والمادية القوية، ولديها السلطة والشرعية العالمية، أن تكون هي السلاح القانوني الذي يستخدمه المجتمع الدولي في المحاكمة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ولاستئصال الإفلات من العقاب.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس بتوجيه الشكر لرئاسة كل من المحكمتين على إحاطتيهما الإعلاميتين لمجلس الأمن وعلى تقريريهما عن استراتيجية الإنجاز، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

ونثني بصفة عامة على عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما نرحب بمبادرة حكومة رواندا إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ونعتقد أن هذا سيزيل في المستقبل الشواغل التي حالت دون تحويل قضايا المتهمين من المرتبتين الدنيا والوسطى إلى المحاكم الوطنية في رواندا. ويزيد هذا من أهمية أعمال المحكمة في بناء القدرات بالتعاون مع النظام القضائي في هذا البلد. وما زلنا نرى أن تحويل القضايا إلى النظم القضائية الوطنية هو العنصر الرئيسي في استراتيجية الإنجاز السريع لمحكمة رواندا.

ويتمثل أكبر داع للقلق في أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في هذه المرحلة في قضية المتهم فويسلاف سيسلي. ونعرب عن شكرنا لرئيس هذه المحكمة على تقديمه للمجلس معلومات عن التدابير الجاري اتخاذها من جانب رئاسة المحكمة لتزع الإثارة عن هذه الحالة. غير أننا نرى أن المسؤولية عن الحالة الراهنة وعن حالة السيد سيسلي الصحية تقع بشكل كامل على عاتق المحكمة. فالمتهم محتجز في السجن بشيفينيغين منذ بداية عام ٢٠٠٣. ونلاحظ أن رئيس المحكمة يقول إن المحكمة تحاول الحد من مدة الاحتجاز السابق على المحاكمات، ولكني أكرر أن السيد سيسلي مسجون في شيفينيغين منذ بداية ٢٠٠٣. وفي استطالة أمد هذه العملية، في رأينا، دليل آخر على صعوبة السيطرة على أعمال هذه المحكمة.

وبالنظر إلى الضرر الجسيم الذي ألحقه طول الإضراب عن الطعام بصحة السيد سيسلي، ما زال من الممكن ألا تعتبر هذه القصة منتهية. فمن شأن تكرار هذه الحالات أن يترع المصداقية تماما عن هذه المحكمة، التي أضيرت سمعتها من قبل بوفاة كل من السيد بابيتش والسيد ميلوسيفيتش هذا العام.

ومن الجوانب الأخرى التي تؤثر على صورة المحكمة تأثيرا سيئا النقد العلني الذي وجهه مكتب المدعي العام للتعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة. ونشير إلى أن هذه التعديلات

تتمشى مع تنفيذ المواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز التي حددها مجلس الأمن.

ولا نرى أن بيان المدعية العامة كان مناسبا فيما يتعلق بما يدعى من وجود السيد ديورديفيتش في إقليم الاتحاد الروسي وأن صربيا مسؤولة عن القبض عليه في بلدنا. وبداية، لقد ذكرنا في كثير من المناسبات أن المعلومات التي تقدمها المحكمة بشأن مكان وجود السيد ديورديفيتش لا يوجد ما يؤكدها. وتبذل السلطات الروسية قصارى وسعها للعثور عليه. ثانيا، لا سبيل إلى القبول بامتداد الولاية القضائية للسلطات الصربية على الاتحاد الروسي، فهو دولة منفصلة وذات سيادة. ونود أن نكرر اقتراحنا الذي قدم لدى مناقشة التقرير السنوي للمحكمة في الجمعية العامة، وهو أنه سيكون من المفيد الحصول على قوائم مقارنة تظهر عدد المدانين حسب جنسياتهم، وأيضا مدة العقوبات التي حكم بها عليهم، حسب جنسياتهم، على الجرائم المتماثلة في النوع والخطورة.

ونتوقع أن تنفذ المحكمة استراتيجية الإنجاز تنفيذا دقيقا، وفقا للجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن. ونشير هنا إلى أننا لا نستطيع أن نرى كيف يمكن وضع خطط لقضايا من المقرر الانتهاء منها بحلول عام ٢٠٠٩، وهذا ما قاله رئيس المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة؛ كيف يسعنا أن نضع هذه الخطط في انتهاك لاستراتيجية الإنجاز التي اعتمدها مجلس الأمن؟ إن تلك الاستراتيجية تحدد موعدا نهائيا لإنجاز العمل، وينبغي للمحكمة أن تستند في عملها إلى تلك الحقيقة عند التخطيط لأعمالها المقبلة.

وفي رأينا أن عدم تقديم السيد ملاديتش والسيد كارادجيتش وغيرهما من المتهمين إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لا يمكن أن يبرر استمرار هذه المحكمة في عملها إلى ما لا نهاية.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا والمدعيين العامين بهما على تقاريرهم، وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدموها عن عملهم وكذلك عن الصعوبات التي يصادفونها في الاضطلاع بولاياتهم. وأود أن أطمئنهم إلى استمرار التأييد الكامل الذي يلقونه من فرنسا.

لقد أحرزت كلتا المحكمتين تقدما ملحوظا لضمان الالتزام باستراتيجيتهما لإنجاز أعمالهما، على النحو الذي حدده هذا المجلس. وأود أن أثني على الجهود المشتركة للقضاة والمدعيين العامين. ونشجع كلتا المحكمتين على الاستمرار في هذا الطريق. ومن شأن زيادة الكفاءة في إدارة المحاكمات أن تخدم الالتزام باستراتيجية الإنجاز. ويجب أن تكفل هذه الاستراتيجية، فوق كل شيء، تحقيق العدالة للضحايا في نهاية المطاف، بعد هذه السنين الطويلة، واستطاعة المجتمعات المعنية بناء على ذلك أن تتجاوز هذه المرحلة.

وينبغي أن يعمل الهدف المتمثل في الكفاءة والتعجيل بإجراء المحاكمات على خدمة أغراض العدالة وأن يؤخذ فيه بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق بجرائم جماعية. فلا بد من احترام مقتضيات العدالة وضرورة حماية مصلحة الضحايا واحترام الحق في الدفاع المناسب. والمحكمتان المخصصتان رائدتان في هذا الصدد، ويجب ألا يكون الإرث الذي يخلفانه موضعا للجدل بأي حال من الأحوال.

وقد تمثلت إحدى الطرق للوفاء بولايتهما في التمكين من إحالة الأشخاص المتهمين من المراتب الدنيا إلى النظم القضائية الوطنية. ونرحب لذلك بأن المحكمة الخاصة لجرائم الحرب في سراييفو تمكنت من الانتهاء من أولى محاكماتها بطريقة تبعث على الارتياح منذ شهر واحد.

ولا يمكن إلا أن تسهم هذه الإحالات في تطوير سيادة القانون على الصعيد المحلي، ما دامت تصحبها الضمانات الضرورية التي تكفل عدالة المحاكمات وعدم تطبيق عقوبة الإعدام. كما أنها بالتأكيد جديرة بدعم المجتمع الدولي. ونرحب مع الارتياح بمبادرتي المحكمتين في هذا المجال.

وقد أشار الرئيسان والمدعيان العامان إلى عدد من الصعوبات التي يمكن أن تزداد مع اقتراب عملهم على الانتهاء. ويمثل فقدان الموظفين المؤهلين إحدى المشاكل، وينبغي النظر في هذه المشكلة لأنها يمكن أن تبطئ سرعة العمل. كما يمكن لاحتمال الشك فيما يتعلق بتوافر الموارد أن يزيد من صعوبة الأمور، وأشير كذلك إلى أن إدارة مرفق الاحتجاز والاتجاه الذي يبديه بعض المحتجزين هما من بواعث القلق الخطيرة بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة. وننوه بالجهود التي بُذلت للتغلب على هذه الشواغل.

غير أن التحدي الرئيسي لكلتا المحكمتين وللمجلس الذي أنشأهما هو كون بعض الجناة الرئيسيين ما زالوا هاربين. غير أن عددهم يتناقص، بطبيعة الحال، بعد أن نقلت البوسنة والهرسك أخيرا السيد دراغان زيلينوفتش إلى المحكمة في لاهاي، بعد أن سلمته روسيا. ومع ذلك، فإن راتكو ميلوسيفتش ورادوفان كرادتش، اللذان يجسدان، مع سلوبودان ميلوسيفتش – الذي مات مع الأسف قبل انتهاء محاكمته – سياسة التطهير العرقي المقيتة – لا يزالان طليقين. ويصدق هذا أيضا على السيد فيليسيان كابوغا، بعد مضي ١٠ سنوات على الإبادة الجماعية.

لكن اعتقال المتهمين من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ونقلهم إلى لاهاي وأروشا يمثلان واجبا دوليا على بلدان المناطق المعنية. وبلدي يكرر تأكيده على أن تعاون دول البلقان مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هو أيضا شرط مسبق للاندماج في الأسرة الأوروبية. ولذلك، نشعر نحن أيضا، مثل المدعي العام، بخيبة الأمل لأن خطة العمل التي رسمتها بلغراد لم تحقق الأهداف المنشودة بعد. فمن الأهمية بمكان أن تتعاون صربيا وجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك تعاونا تاما مع المحكمة.

وبالنظر إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أود أن أشكر مدعيها العام على تقديمه معلومات أكثر تفصيلا إلى مجلس الأمن عما تحظى به المحكمة من تعاون فيما يتعلق بالمتهمين الذين ما زالوا طليقين وبالتحقيقات الجارية.

ومع اقتراب المواعيد التي حددناها للمحكمتين لإنجاز عملهما، يبدو لي أن على المجلس النظر في الغاية من وراء تلك المواعيد فقد طلبنا من المحاكم بقراراتنا:

”أن تتخذ كل التدابير الممكنة... لإنجاز جميع أنشطة المحاكمة في محكمة أول درجة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإنجاز كل الأعمال في عام ٢٠١٠“ (القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الفقرة ٧).

لقد حددنا هدفا في ذلك الوقت، لكننا لم نحدد مواعيد لتوقف العمل. والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها توا تُبين بوضوح أن بعض العوامل الحاسمة في التقيد بالجدول الزمني ذاك لا تتوقف على المحاكم. غير أن البعض، فيما يبدو، يعتبرون أن الجدول الزمني يطلب من المحاكم، بغض النظر عما يمكن أن يحصل، أن تُقفل أبوابها عام ٢٠١٠، سواء حاكمت الفارين الرئيسيين أم لم تحاكمهم. والواقع أن هذا هو ما يرجوه الفارون.

وكثيرا ما يُشار إلى التكاليف المرتفعة جدا للمحكمتين. إنه شاغل مبرر، ولكن ما عساها أن تكون غاية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من استثمار الكثير من الموارد على مدى سنين عددا، إذا استطاع أهم المشتبه بهم المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية الإفلات من

العدالـة الدوليـة في نهايـة المطـاف؟ مـاذا سـيكون إرث هـذه العدالة؟ بأية مصداقية ستتمتع في نظر الضحايا ومجتمعاتهم؟ وهـل سـتكون المحكمتـان قـد أديتـا المهـام المنوطـة بهمـا؟ ومـا عـساه يكـون تـأثير ذلـك علـى الجهـود الدوليـة المبذولـة لمواجهة الإفلات من القصاص؟

يجب على المجلس، الـذي أنـشأ المحكمتين، أن يطـرح هـذه الأسئلة. أمـا فرنـسا، فمـن الواضـح في نظرهـا أن مهـام المحكمـتين المخصـصتين لا يمكـن اعتبارهـا منجـزة مـا دام المتـهمون الفـارون الرئيـسيون – الـسيد كـرادتش والـسيد ملادتـش والـسيد كابوغـا علـى وجـه الخـصوص – لم يحـاكموا أمـام تلـك المحـاكم. يجـب ألا نتـساهل إزاء هـذا المطلب.

السيد بارتو (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزيـة): نـشكر للقاضي فاوستو بوكـار، رئيس المحكمـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة، وللقاضـي إريـك مـوس، رئـيس المحكمـة الجنائيـة الدولية لرواندا، فضلا عن المدعين العـامين في كلتـا المحكمتين تقارير التقييم التي قدموها بصدد التقدم المحرز في سـبيل تنفيـذ استراتيجيات الإنجاز المحددة في قرارات مجلس الأمن.

وترحب سلوفاكيا بالتقـدم المحـرز في الأشـهر الأخـيرة وتعبر عن كامل تأييدها لاضطلاع المحكمتين بمهامهمـا المحـددة في الولايـات المخولـة لهمـا مـن مجلـس الأمـن. إننـا نعتـبر اسـتراتيجيات الإنجـاز وثـائق بالغـة الأهميـة لتنـسيق المرحلـة النهائية لعمل المحكمتين. وفي هذا الصدد، نعرب عـن تقـديرنا لكـل التـدابير الـتي اتخذتها المحكمتـان للتقيـد بالجـداول الزمنيـة والمواعيد النهائية المحددة لإنجاز عملهمـا علـى النحـو المرسـوم في قرارات مجلس الأمن.

ونـثني علـى تعـاون المحكمـتين مـع الـسلطات الوطنيـة لكـل منـهما، ولا سـيما مـع المحـاكم الوطنيـة في البوسـنة والهرسك وكرواتيا وصربيا وروانـدا. ونعـبر عـن بـالغ تقـديرنا لتزايد عدد القضايا التي أحالتـها المحكمـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة، المتعلقـة بمتـهمين مـن الرتـب المتوسـطة والـدنيا، إلى محاكم وطنية، واعتزام المدعي العام في المحكمة الدولية لروانـدا طلب نقل بعض الأشخاص والقضايا إلى الـسلطات القـضائية المختـصة للمحاكمـة. وهـذه التـدابير سـتمكن المحكمـتين مـن التركيز على مقاضاة ومحاكمة القادة الكبار المتهمين بالجانـب الأكبر من المسؤولية عن الجرائم بموجب القانون الدولي.

وتصر سلوفاكيا على التقيد الـصارم للمحـاكم، علـى الـصعيد الـوطني، بالمعـايير الدوليـة للمحاكمـة العادلـة. ونكـرر مناشـدتنا الـدول، أن تتعـاون كـل التعـاون مـع المحكمـتين، وخاصة في مجال تعقب من تبقى مـن الفـارين والقـبض علـيهم ونقلـهم إلى المحكمـتين. ونمتـدح المـساعدة الفعالـة للـدول في مجال حماية الشهود والضحايا وإنفاذ الأحكـام الـتي تقـضي بهـا المحـاكم. وعقـد الـصكوك القانونيـة لهـذا الغـرض أمـر أساسـي للاضطلاع التام باستراتيجيات الإنجاز.

وإذ تلاحظ سلوفاكيا المشاكل والعراقيل الخطيرة الـتي يتعين على كلتا المحكمتين مواجهتها يوميا فهي ترحـب وتؤيـد بـشدة التزامهمـا المـستمر ببـذل قـصارى الجهـد، بمـا في ذلـك استكـشاف تـدابير جديـدة، للاضـطلاع الكامـل بولايتيهمـا والوفاء بالمواعيد المستهدفة لاستراتيجيات الإنجاز.

ونرى أن على مجلس الأمـن أن يواصـل تأييـده القـوي واهتمامـه عـن كثـب بتنفيـذ اسـتراتيجيات الإنجـاز المرسـومة للمحكمـتين. وحـسب الاقتـضاء، عليـه أن يكـون مـستعدا لاتخاذ التدابير المناسبة اللازمة لإنجاز أعمال المحكمتين بنجاح.

السيد تاشي – منسون (غانـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر رئـيس المحكمـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة ورئـيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمـدعين العـامين في المحكمـتين لا على تقـاريرهم المفـصلة وحـسب، بـل علـى مـا يتحلـون بـه من سعة حيلة ومقدرة مهنية والتزام بالواجب في ظل ظـروف

عصيبة، تلك الصفات التي أسهمت في تحقيق العدالة وقدر كبير من السلام والاستقرار في منطقتين يسودهما الاضطراب.

ونعرب عن تقديرنا للدور المتكامل الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عملية المصالحة والإعمار في رواندا. ولا يمكن لأحد أن يُنكر أن المحكمة قدمت إسهاما قيِّما في إعادة الديمقراطية وسيادة القانون، بإنصاف ضحايا الإبادة الجماعية. وقد أثار إعجابنا أيضا التقدم المحرز في عمليات المقاضاة ومحاكمة المتهمين. وإننا على ثقة بأن هذا كله يضع المحكمة الجنائية لرواندا على مسارها السليم للنهوض باستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ولتحقيق هذا الغرض، يجب أن يستمر تلقي المحكمة للموارد اللازمة.

وفي هذا الصدد، نرحب بإحالة قضايا أقل أهمية إلى السلطات القضائية الوطنية. وهذه الإحالات ليست أساسية وحسب للتخفيف من عبء عمل المحكمة، بل إنها لازمة في المساعدة على بناء قدرات النظام القضائي الوطني، مع غرسها، في نفس الوقت، شعورا بتملك زمام الإجراءات القضائية في أبناء المجتمعات المحلية. وإذا كان يُراد لجراح الإبادة الجماعية أن تندمل، فقد يكون لمشاركة المجتمعات المحلية في العملية القضائية أثر محفز.

بالنسبة لمسألة الإبادة الجماعية، نُشيد بجهود المحكمة، التي تُوّجت بانتهاء عمليات التحقيق. ومن المهم أن تنتهي المحاكمات المتعلقة بأعمال الإبادة الجماعية، التي تشكل محور ولاية المحكمة، في الإطار الزمني المحدد في استراتيجية الإنجاز. ونأمل أن تتمكن المحكمة من إنجاز أعمالها في الوقت المحدد نتيجة لتحولها من التركيز على عمليات التحقيق والاعتقال إلى التركيز على المحاكمات.

وبالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يشير التقييم الوارد في تقريري رئيس المحكمة والمدعية العامة إلى حدوث تقدم مطرد في البت في القضايا منذ آخر تقرير قُدم للمجلس. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أنه يجري تنفيذ مقترحات الفريق العامل المتعلقة بتعجيل سير المحاكمات وعمليات الاستئناف، مما أدّى إلى زيادة سرعة البت في القضايا التي تنظرها المحكمة. وأود بالنسبة لهذه النقطة أن أُكرر الإعراب عن موقف وفدي المتمثل في أن المحاكمات التي تطول على نحو غير معقول وتعوقها حالات التأخير وقواعد الإجراءات المعقدة لا تعطي الانطباع المطلوب بتوفر الشفافية والكفاءة.

كما أن برنامج التوعية العامة الذي تضطلع به المحكمة، والذي وفّر لسكان المناطق المتضررة معلومات عن أسلوب عمل المحكمة، سيؤدي دون شك دورا هاما في عملية الشفاء والمصالحة. كما ساعد برنامج التوعية، بإزالته الغموض الذي يكتنف عمل المحكمة، على تخفيف مشاعر العزلة عن العملية القضائية التي ربما شعر بها الضحايا في المجتمعات المتضررة.

إننا نتفق مع تشخيص التقرير على أن الفشل في إلقاء القبض على الفارين الستة ذوي الرتب العليا المطلوبين لارتكابهم أخطر الجرائم، ومحاكمتهم في إطار الوقت المحدد في استراتيجية الإنجاز قد يقوض إرث المحكمة فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب. وكون بعض الفارين من ذوي الرتب العليا لا يزالون مطلقي السراح يثير قلقا بالغا لوفدي. ومن المؤكد أن الفارّين لا يستطيعون الاختباء بدون مساعدة أو دعم ضمني من نوع ما من بعض الجهات. وندعو الدول ذات الصلة إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة وعمل كل ما تستطيع لتقديم هؤلاء الفارّين للعدالة. ولا يمكن طي صفحة هذه الحقبة المأساوية، التي قام فيها هؤلاء الفارين بدور بشع، إلا إذا مَثُل هؤلاء المتهمون أمام العدالة.

وبالنسبة لاستراتيجية الإنجاز، نأمل في ترشيد إجراءات المحكمة أن يتسنى إعداد أسلوب عمل يمكِّن من الالتزام بالمواعيد المحددة. ونرى أنه ينبغي للمجلس أن يمدد الفترة لتتسنى محاكمة الفارين ذوي المناصب الرفيعة، الذين لا يزالون مطلقي السراح.

السيد فوتو – بيرناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين فيهما على التقارير المفصلة والشاملة التي قدموها لنا هذا الصباح.

ونرحب بالجهود التي تبذلها كل من المحكمتين لإنهاء أعمالها في الوقت المحدد لها في استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ومع أننا نعرف المصاعب التي تواجههما – خاصة عدم التعاون الذي تواجهه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – فإننا نحثهما على مواصلة عمل ما يلزم للتقيد بالمواعيد المحددة، مع مراعاة التقيد بأشد معايير أصول المحاكمات صرامة. فالتقيد بالمواعيد المحددة ضروري لمصداقية النظام، ولا يكفي أن تكون العدالة محايدة فقط، ولكن ينبغي أن تؤدى بأسرع ما يمكن. وتعاون الدول الكامل ضروري لتحقيق الهدف المتمثل في توفير العدالة للضحايا في المحكمتين وتنفيذ استراتيجية الإنجاز.

لقد انقضت أكثر من ١٠ سنوات منذ أن أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومع ذلك لا يزال قادة مهمون متهمون بارتكاب جرائم خطيرة مطلقي السراح. ومن المهم جدا أن تبذل الدول قصارى جهدها لضمان إلقاء القبض على الفارين، وبمجرد أن تحتجزهم دولة ما، يتعين على تلك الدولة أن تسلمهم إلى المحكمة فورا. كما أن التعاون في مجالات أخرى، كالوصول إلى الوثائق والشهود، ضروري حتى لا تتأخر المحاكمات دون مبرر. وينبغي أن تتعاون الدول أيضا بفتح أراضيها للذين تثبت براءهم في محاكمة.

ومن العناصر المهمة الأخرى للوفاء باستراتيجيات الإنجاز، تحويل قضايا المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية المختصة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها كلا المحكمتين في هذا الصدد. ولضمان نجاح عمليات التحويل هذه، من المهم جدا أن تقترن هذه العملية بتعزيز قدرات النظم القضائية الوطنية. ولذلك، ستكون مراقبة المحاكمات في المحاكم الوطنية مهمة بشكل خاص. وقد تترتب على تقوية القدرات هذه آثار مهمة طويلة الأجل على سيادة القانون وتحسين إقامة العدالة في البلدان المعنية.

بطلب من المحكمتين، اتخذ مجلس الأمن عددا من التدابير لتمكين كل منهما من التقيد باستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. ووفدي مستعد لمواصلة النظر في هذه الطلبات وتوفير الدعم اللازم لكلا المحكمتين لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم البشعة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

السيدة تلاليان (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني لرئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعيين العامين فيهما – القاضي فاوستو بوكار والقاضي إريك موسى والسيدة كارلا دل بونتي والسيد حسن بوبكر جالو – على اطلاعهم المجلس على التطورات التي استجدت منذ آخر مرة قدموا فيها معلومات للمجلس، وعلى تقاريرهم التي قدموها. ونحن ممتنون لهم على الجهود المستمرة التي يبذلونها لمكافحة الإفلات من العقاب، ولدعم سيادة القانون وتشجيع المصالحة الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أحطنا علما بالتقدم الهام الذي أُحرز نحو تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. ونشيد بالمحكمة على الجهود

المستمرة التي تبذلها لتحسين إجراء محاكماتها وزيادة كفاءة إجراءاتها، خاصة من خلال تنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بسرعة المحاكمات. وقد كان لاعتماد المجلس هذا العام القرار ١٦٦٠ (٢٠٠٦)، الذي زاد عدد القضاة المخصصين إلى ١٢ قاضيا وسمح باستخدام هؤلاء القضاة كقضاة احتياطيين في المحاكمات التي تضم عدة متهمين، تأثير كبير على استراتيجية الإنجاز.

ونلاحظ بارتياح تحويل قضايا متهمين من الرتب المتوسطة والدنيا إلى المحاكم الوطنية وفقا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. بيد أن من المهم أن يبذل المجتمع الدولي جهودا لمواصلة دعم القدرة الوطنية على توفير الحماية من خلال نظم العدالة الجنائية المحلية، وذلك كما أشار أيضا عن حق رئيس المحكمة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي أشرت إليها، لن تتمكن المحكمة من النهوض بولايتها بفعالية ما لم يتم القبض على جميع المدانين الذين لا يزالون مطلقي السراح – وأبرزهم راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش – ونقلهم إلى لاهاي. وفي هذه المرحلة الحرجة من استراتيجية الإنجاز، يصبح تعاون دول المنطقة، وخاصة صربيا والبوسنة والهرسك، مع المحكمة مهما جدا لتحقيق هذه النتيجة. ولذلك، نحث جميع دول المنطقة على أن تتعاون تعاونا وثيقا مع المحكمة، وأن ترقى إلى مستوى التزاماتها الدولية، التي لا يجوز وفقا لها أن تمر جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية دون عقاب.

ونؤيد بقوة العمل الجاري الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجهودها المبذولة لمحاكمة الأفراد الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في رواندا. ونشيد بالمحكمة على التقدم الجيد الذي أحرزته وعلى المستوى العالي لإنتاجيتها، وكذلك على التدابير العديدة التي اتخذتها للتأكد من استكمال استراتيجية الإنجاز في الوقت المناسب بقيادة رئيسها، القاضي موس. وفي هذا الشأن، نعرب عن سعادتنا بقرار مجلس الأمن والجمعية العامة بتمديد فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة حتى نهاية ٢٠٠٨. ويسعدنا أيضا تمديد فترة ولاية جميع القضاة المخصصين الثمانية عشر حتى التاريخ نفسه.

ومع ذلك، نشعر بالقلق البالغ لأن ١٨ شخصا قدمت ضدهم لوائح اتهام ما زالوا طلقاء، ومن بينهم فيليسيان كابوغا، وأحطنا علما مع الاهتمام بقرار المدعي العام أن يطلب نقل ١٢ من هؤلاء الأشخاص إلى الولاية القضائية الوطنية لمحاكمتهم. ونود أيضا التأكيد على الأهمية الخاصة لبناء القدرة الوطنية في رواندا.

وفي الختام، نود الإعراب عن التزامنا القوي تجاه العمل الجاري في المحكمتين الدوليتين ودورهما في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في المنطقتين. وقد أرست المحكمتان فقها قانونيا دوليا هاما يعزز إلى حد كبير مبادئ العدالة الجنائية الدولية وسيادة القانون، الأمر الذي سيكون له تأثير رادع فيما يتعلق بارتكاب الجرائم الخطيرة في المستقبل. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يتعاون تعاونا وثيقا مع المحكمتين الجنائيتين الدوليتين وأن يدعم مهمتهما الهامة لاستكمال المحاكمات بسرعة. وينبغي للدول الأعضاء توفير الموارد والدعم السياسي للمحكمتين. ولا ينبغي أن نوجه رسالة خاطئة بأن المجتمع الدولي ليس مستعدا لتحمل التكاليف اللازمة لإقامة العدالة. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يوجه رسالة قوية، مفادها أنه ما زال ملتزما بالمساءلة وأنه مستعد للنهوض بمسؤولياته.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لدولة قطر.

في البداية، يود وفد بلدي، أن يشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر للقاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والسيدة كلارا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة، وكذلك للقاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة، على عرض التقارير الدورية وعلى الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس، التي شملت جهود المحكمتين خلال الأشهر الستة الماضية.

وننتهز هذه الفرصة لنثني مجددا على المحكمتين لما تقومان به من عمل هام من أجل المساهمة في إحلال السلام والأمن وتحقيق المصالحة الوطنية بصورة دائمة، ولما أحرزتاه من تقدم منذ إنشائهما. لقد تلقت استراتيجيتا الإنجاز اللتان دعا مجلس الأمن المحكمتين إلى تنفيذهما بقراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) استجابة طيبة، وتم اتخاذ إجراءات على عدة صعد لتنفيذ الاستراتيجيتين.

إلا أننا يجب أن ننبه إلى أنه يجب النظر في العوامل التي ستؤثر على تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز وإعادة النظر في الوقت المحدد لإنهاء المحاكمات لإقامة العدالة الدولية، ومواصلة مكافحة الإفلات من العقاب من أجل تعزيز السلام. وفي إطار الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية، نود أن ننوه بمقترحات الفريق العامل المعني بتسريع المحاكمات، حيث تم الأخذ بعدد من توصياته، مثل زيادة فعالية دور قضاة التحقيق، وتحسين فعالية الإجراءات التمهيدية للمحاكمة، والبدء باستخدام نظام المحكمة الإلكتروني، وإحالة بعض القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. ولكن جميع هذه الإجراءات يجب ألا تخل بحق الأفراد في محاكمة عادلة أو بإقامة العدالة الجنائية، وأن تكون رهنا بالتأكد، قبل كل شيء، من أن المحاكم الوطنية قادرة على محاكمتهم وفق الضوابط والمعايير القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وعدم اختتام المحاكمات في الوقت المحدد لها إلا بعد الفصل في القضايا الرئيسية المعروضة عليها.

لقد برهنت الأمم المتحدة مرة أخرى على التزامها أمام الشعوب بإقامة العدالة من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لتقديم المسؤولين عن أبشع الجرائم المرتكبة ضد البشرية للمحاكمة. ولكن لا يمكن إنفاذ وتحقيق العدالة ما دام عدد من المتهمين الرئيسيين طلقاء. ولذلك، فإن وفد بلدي يؤكد على ضرورة تكثيف تعاون الدول على تسليم الفارين من العدالة إلى المحكمتين. لأن عدم تسليم هؤلاء المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم ضد البشرية سيقوض عمل المحكمتين وسيكون وصمة تلطخ تراثهما إذا ظل هؤلاء المتهمون دون محاكمة.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومات والدول المعنية إلى الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها نحو المجتمع الدولي وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وعلى وجه التحديد اعتقال ملاديتش وكراديتش وتسليمهما إلى لاهاي حتى تأخذ العدالة مجراها. ويجب ألا ننسى الثمانية عشر متهما الذين ما زالوا مطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والذين يجب أن يتم القبض عليهم وتسليمهم للمحكمة لإقامة العدالة الدولية التي ما زالت ضائعة في تلك المنطقة من العالم. ويجب أن تترجم الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من خلال إنشاء آليات تعمل بفعالية لتحقيق هذا الغرض، وتسليم هؤلاء الفارين من العدالة إلى المحكمة. ويجب أن يكون القبض على هؤلاء المتهمين أولوية عالية للمجتمع الدولي، وذلك بالإضافة إلى ضرورة استمرار تقديم التعاون الكامل من أجل الوصول إلى السجلات والشهود.

ويتعين على المحكمتين أن تواصلا جهودهما مهما كانت الظروف، وأن تحسنا من إدارتهما وكفاءتهما، لأن

ضحايا هذه الجرائم البشعة يعولون عليهما ويعلقون عليهما آمالا كبيرة لإقامة العدالة والسلام. كما نحث المحكمتين على الاستمرار في الالتزام ببذل أقصى جهد ممكن للمساعدة على إرساء سيادة القانون بوصفها عنصرا حاسما في استراتيجية الإنجاز. إلا أن إنجاز المحكمتين لمهامهما لن يتحقق إلا بمحاكمة المتهمين الرئيسيين، الأمر الذي يتطلب تعاونا كاملا من جانب الدول لتسليم هؤلاء المتهمين حتى يعم الأمن والاستقرار في تلك المناطق، وتقام العدالة الدولية ويتم تعزيز الأمن والسلام الدوليين.

الآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد لونكار (صربيا) (تكلم بالصربية، وتولى الوفد الترجمة الشفوية إلى الانكليزية): أود باسم حكومة جمهورية صربيا أن أعرب عن تقديرنا لاتاحة الفرصة لنا لمخاطبة المجلس. وأود أيضا أن أشكر القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيدة كلارا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

أود أن أؤكد أن الحكومة وجميع سلطات الدولة في جمهورية صربيا تظهر عزما سياسيا واضحا. وتبذل كل جهد ضروري لجعل تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يصل إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أشير إلى أنه بفضل الجهود الممتازة التي بذلتها حكومة جمهورية صربيا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أمكن إحالة ١٦ متهما إلى المحكمة في لاهاي. وكما تعلمون، يضم هؤلاء ضباطا عسكريين وآخرين في الشرطة من أعلى الرتب، وجميع الأنشطة في إطار استكمال تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حتى الآن تؤكد التزام الحكومة بالاحترام الكامل لبقية تعهداتها الدولية.

إن تفكك يوغوسلافيا السابقة، وما تلاه من حرب أهلية دامية، هو ما جعل مجلس الأمن ينشئ محكمة دولية خاصة لمحاكمة ومعاقبة مرتكبي أبشع جرائم الحرب وأخطر انتهاكات القانون الإنساني. ومن مصلحة حكومة جمهورية صربيا، بشكل خاص، ألا تنسى الجرائم المرتكبة في تلك الحرب، وأن يساق المحرضون عليها ومرتكبوها إلى العدالة.

وتبذل جمهورية صربيا قصارى جهدها للإسهام في تحقيق الأهداف التي توخاها مجلس الأمن لدى إنشائه المحكمة الدولية عام ١٩٩٣. واسمحوا لي أن أذكر بأن تلك الأهداف لم تشمل معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني فحسب، بل شملت أيضا تهيئة الظروف للمصالحة فيما بين الشعوب التي تعيش على أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وقد ذكرت حكومة جمهورية صربيا تكرارا وبوضوح أنه من مصلحة صربيا، أولا وقبل كل شيء، أن تستكمل تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أسرع وقت ممكن. وقد أقرت حكومة جمهورية صربيا في دورتها التي عقدت في ٢٠ تموز/يوليه عام ٢٠٠٦ خطة عمل للتعاون مع المحكمة. وتم تشكيل فريق تنفيذي لتطبيق تلك الخطة. ومتسقو هذا الفريق هم السيد راسيم ليايتش رئيس المجلس الوطني الصربي للتعاون مع المحكمة الدولية، والسيد فلاديمير فوكيفيتش، المدعي العام لجرائم الحرب.

وسلطات الدولة منشغلة انشغالا كاملا بتنفيذ خطة العمل. فقد أقر الفريق التنفيذي، في دورة عقدها في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، خطة تنفيذية للأنشطة. وكجزء من تنفيذ خطة العمل، يجري القيام بأنشطة تنفيذية يوميا لتحديد أماكن وجود بقية المتهمين وإحالتهم. وقد أعد الفريق التنفيذي لتطبيق خطة العمل مقترحات محددة؛ والإجراءات

الآن قيد الإعداد لتعديل القوانين الحالية في جمهورية صربيا لتطبيق إطار عمل معياري أكثر كفاءة لتنفيذ التدابير العملية لإتمام الخطة.

ومنذ إقرار خطة العمل في تموز/يوليه ٢٠٠٦، لا تزال حكومة جمهورية صربيا تقوم بتنفيذ أنشطة مكثفة وشاملة، من خلال فريق من العاملين المهرة، للوصول بتعاون صربيا مع المحكمة الدولية إلى خاتمة ناجحة. والتدابير والأنشطة التي تقوم بتنفيذها دليل واضح على الإرادة السياسية القوية لدى أعلى سلطات الدولة لتحديد مكان وجود أي من، أو كل، المتهمين لدى محكمة لاهاي، إذا كانوا يختبئون في أراضي جمهورية صربيا، ووضعهم تحت تصرف المحكمة وفقا للقانون الصربي.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد استعدادنا للتعاون الفعال مع مكتب المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما يشمل الوصول إلى وثائق ومحفوظات جمهورية صربيا. وهناك عدد هائل من الطلبات التي قدمها مكتب المدعي العام وحظيت بردود إيجابية من سلطة جمهورية صربيا ذات الكفاءة: المجلس الوطني للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد تلقينا حتى الآن ١ ٣٨٦ طلبا، ورد المجلس بالإيجاب على ٩٥ في المائة منها. ويقدر أن تكون مجرد حفنة من الطلبات العاجلة من مكتب المدعية العامة لا تزال عالقة. ويصلنا يوميا المزيد من طلبات هذا المكتب، وتجري معالجتها بأقصى سرعة. وقد مُنحت تنازلات لنحو ٤٠٠ شاهد بخصوص أسرار الدولة أو أسرار عسكرية أو رسمية أخرى.

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وخلال الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الوطني الصربي للتعاون مع المحكمة الدولية، التي عقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تمت الاستجابة لما مجموعه ٥٨ طلبا من مكتب المدعية العامة لتلك المحكمة، كما تم منح تنازلات لما مجموعه ٢٤ شاهدا.

وأود أن أشير أيضا على أنه في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦، تمت الموافقة على اقتراح مكتب المدعية العامة بشأن نماذج تطبيقية تتيح الوصول إلى محفوظات الدولة. وهذا من شأنه أن يسهل وصول مكتب المدعية العامة إلى الوثائق التي في حيازة سلطات الدولة. وأود أن أشير إلى أنه في أيار/مايو ٢٠٠٦، أقر برلمان دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود قرارا هاما جدا بتجميد أرصدة المتهمين الفارين من المحكمة الدولية.

وفي مستهل بياني، أكدت أن جمهورية صربيا كانت تقوم بكل جهد ممكن للإسهام في تحقيق أهداف مجلس الأمن التي أنشئت على أساسها المحكمة الدولية. وينطبق هذا أيضا على قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) الذي يحدد استراتيجية الإنجاز لدى المحكمة. وهذا يتطلب إقامة العدالة الدولية بكفاءة فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الحرب الخطيرة وتحقيق العدالة للضحايا. ولكني أود أن أؤكد مرة أخرى أن ذلك يعني أيضا تهيئة الظروف الملائمة للمصالحة بين الشعوب التي كانت غارقة في حرب أهلية طاحنة على أراضي يوغوسلافيا.

وتدعم حكومة جمهورية صربيا جهود المحكمة الدولية لجعل عملها أكثر كفاءة وعدلا موافاة للمواعيد الصارمة وتلبية الشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ولبلوغ تلك الغاية، تكرر حكومة جمهورية صربيا أهمية إحالة القضايا إلى القضاء الوطني. ويمكن للمحاكمات المحلية أن تسهم في تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأ مجلس الأمن المحكمة الدولية.

وفي المحاكمات أمام المحاكم الوطنية، يتعرض المتهمون لحكم أخلاقي صارم من مواطنيهم، ولا يمكنهم

التذمر من أن تلك المحاكم منحازة. وفي الوقت نفسه، يمكن للمحاكم المحلية أن تسهم فعلا في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في المصالحة. هذا ما يجعل جمهورية صربيا تكرر استعدادها لتمكين سلطاها القضائية – وبالتحديد المكتب الخاص للمدعي العام لجرائم الحرب، والمجلس المعني بجرائم الحرب التابع لمحكمة منطقة بلغراد – من القيام بتنفيذ العملية ومحاكمة المتهمين المحالين من لاهاي.

وعلى الرغم من التقدير العالي لأنشطة السلطات القضائية لجمهورية صربيا من جانب المحكمة الدولية ومكتب المدعية العامة ودول عديدة، بما فيها بعض الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، فإنه لم تحول سوى قضية واحدة إلى جمهورية صربيا. وهي تتعلق بشخص ضعيف صحيا، لا يقوى على المثول أمام المحكمة. وأحال مكتب المدعية العامة أيضا قضيتين أخريين إلى القضاء الصربي، وقد تم تجهيزهما: هما قضيتا زفورنيك وسكوربيوني. وعلاوة على ذلك، بدأ التعاون المباشر مع مجلس جرائم الحرب ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب في قضايا أخرى تجري محاكمتها أمام المحاكم المحلية.

وقد وقّع مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على اتفاق يقضي بوضع محفوظات المحكمة تحت تصرف مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا. وفي ضوء ذلك كله، أود أن أكرر اقتناعنا بأنه لا يمكن الإسهام بشكل ملموس في إقامة العدالة إلا بالتعاون والثقة المتبادلين.

وأود أن أطمئن المجلس على أن حكومة جمهورية صربيا باقية على التزامها الثابت بالاحترام الكامل لجميع تعهداها الدولية الباقية، لكي تستكمل تعاونها مع المحكمة الدولية، والنتائج المحققة حتى الآن دليل واضح على ذلك. وحكومة صربيا عازمة على القيام بكل ما تستطيع وستواصل القيام به لتحديد أماكن وجود جميع المتهمين الباقين المختبئين في أراضي جمهورية صربيا، وإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وجمهورية صربيا مصممة على تقديم كل الذين ارتكبوا جرائم حرب إلى العدالة أمام المحكمة الدولية أو المحاكم المحلية. وستتخذ حكومة صربيا كل التدابير الممكنة للوفاء بالتزاماها الدولية بشكل تام وحتى يكلل تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالنجاح.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد نسينغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة في مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، نود في المستهل أن نتقدم لكم بالتهنئة، أنتم ووفدكم الموقر، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما نشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة تقارير رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين.

ونود أن نركز في ملاحظاتنا على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونشكر رئيس تلك المحكمة القاضي إريك موس، والمدعي العام، حسن بوبكر جالو، على عرضيهما.

ونود أن نشيد بأعضاء دوائر الاستئناف بالمحكمة، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، على عملهم والتزامهم المتواصلين بغية تنفيذ استراتيجية الإنجاز بنجاح وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعرب رواندا مجددا عن التزامها بمواصلة التعاون مع المحكمة، والعمل معها لكفالة تنفيذ استراتيجية الإنجاز في المواعيد المحددة لها.

ونود أن نؤكد من جديد على أن رواندا مستعدة لتولي محاكمات أخطر مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية، بعدما تستكمل المحكمة الجنائية عملها عام ٢٠٠٨. ونسلم بأنه ما زال هناك عمل يجب القيام به فيما يتعلق ببناء القدرات. ولكن ندرك أيضا أن الوقت قد حان لكي تستعيد رواندا

كامل الملكية الوطنية لعملية إقامة العدل بشأن الجرائم التي ارتكبت خلال الإبادة الجماعية. وقد أظهر المجتمع الدولي سخاء كبيرا في دعمه للمحكمة الدولية، ونحن ممتنون له كثيرا على هذا الدعم. غير أنه بحلول عام ٢٠٠٨، يكون قد انقضى ١٤ عاما على وقوع الإبادة الجماعية. وسيكون الوقت قد حان كي تتحمل رواندا المسؤولية الكاملة عن المحاكمات وتتولى ملكيتها الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي.

وترى رواندا أن هناك ثلاثة مجالات محددة تمس فيها الحاجة إلى إحراز تقدم كبير خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

ويتعلق المجال الأول بنقل القضايا والمدانين. وينبغي إجراء المحاكمات في أقرب مكان ممكن لمسرح الجرائم. وهذا لا يسهم في عملية إقامة العدل فحسب، بل وفي المصالحة أيضا. ونقل المحاكمات إلى رواندا سيسهم كذلك في جهودنا للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة، لأن أبناء شعبنا سيكونوا شهودا مباشرين لإقامة العدل. ولذلك، رحبنا بتأكيدات المحكمة بأن رواندا تظل نقطة التركيز الرئيسية بالنسبة إلى الإحالات.

وفي هذا السياق، نرى أن المحاكمات المستهدف نقلها، يجب أن تجري في رواندا. وحكومة رواندا تعمل مع المحكمة الجنائية، وبخاصة مع مكتب المدعي العام، للإعداد لعمليات النقل تلك، بما في ذلك معالجة عدة مسائل قانونية وإجرائية. ونحن أيضا بصدد إلغاء عقوبة الإعدام من تشريعاتنا من خلال برلماننا الوطني.

أما فيما يتعلق بمسألة قدرة القضاء الرواندي، فلا تزال حكومة رواندا تحرز تقدما كبيرا، رغم إمكانياتها المحدودة، في تطوير قدرة الهيئة القضائية على الصعيدين البشري والهيكلي. وقد تم تكثيف هذا الجهد استعدادا لنقل القضايا إلى رواندا.

وأما فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام، فقد دأبت حكومة رواندا على القول إن كل من أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يجب أن يقضوا أحكام سجنهم في رواندا، التي ارتكبت فيها الجرائم. ويتماشى هذا المبدأ مع أحكام المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومرة أخرى، نعتقد أن هذا النهج جوهري لعمليتي إقامة العدل والمصالحة في رواندا، واللتين كانتا السببين الرئيسيين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في المقام الأول.

ودواعي القلق الأولية بشأن تنفيذ الأحكام في رواندا كانت نابعة من الافتقار إلى مرفق احتجاز يفي بالمعايير الدولية. غير أنه تم تشييد مرفق احتجاز قبل أكثر من سنتين ونصف السنة، وقام مسؤولو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتفتيشه، وشهدوا بأنه يفي بالمعايير الدولية تلك، ووقعوا مذكرة تفاهم بهذا الشأن. بعد ذلك، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اشتركت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكومة رواندا في إعداد اتفاق بشأن قضاء الأحكام في رواندا، وأرسل إلى مقر الأمم المتحدة لإقراره.

ورغم هذه الخطوة إلى الأمام، لا تزال عمليات النقل متأخرة. وليس من الواضح لنا سبب هذا التأخير. ولذلك، نلتمس توقيع هذا الاتفاق على وجه الاستعجال، والإسراع في تنفيذ عمليات النقل.

ثانيا، فيما يتعلق بالهاربين من وجه العدالة، فإن أخطر مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية ومخططيها ومدبريها، لا يجوز السماح لهم بالإفلات من يد العدالة. وينبغي ألا يُنظر إلى استراتيجية الإنجاز التي وضعتها المحكمة على أنها استراتيجية يتنصل بها المجتمع الدولي من التزامه بكفالة مثول كل المشتبه بارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو محاكمتهم في رواندا بعد عام

٢٠٠٨. وسنرحب بالتدابير الملائمة التي تكفل مثول كل المتهمين أمام العدالة، حتى بعد انتهاء ولاية المحكمة الجنائية.

وقد أعرب وفدي مرارا وتكرارا عن التزام رواندا، وأكرره هنا اليوم، بالعمل مع الحكومات في كل أنحاء العالم لتقديم أولئك المشتبه بهم إلى العدالة. ويجب ألا نسمح للمشتبه بهم ذوي السمعة السيئة، مثل فليسيان كبوغا وأوغستين أنغيرابتوار، بأن يفلتوا من يد العدالة. ويجب ألا يظل أولئك الهاربون يجدون الملاذ الآمن لدى بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو يتمتعون بحمايتها. فسيكون في ذلك إذا حدث إدانة مؤسفة للمجتمع الدولي. ونهيب بجميع الدول أن تتعاون مع المحكمة في تعقب جميع الذين لا يزالون مطلقي السراح ممن صدرت بحقهم لوائح الاتهام، وفي القبض عليهم ونقلهم.

ثالثا، أود أن أتطرق إلى نقل الوثائق والمواد. بالنظر إلى إرث المحكمة وأثرها على رواندا، نرى أن تتضمن استراتيجية الإنجاز نقل جميع وثائق المحكمة وموادها إلى رواندا. وإذ تكمل محكمة رواندا عملها، ترحب حكومة رواندا بالعمل مع الأمم المتحدة في هذا الصدد. وينبغي أن ينشئ المجتمع الدولي مركزا لمنع جرائم الإبادة الجماعية وللتثقيف. ومن شأن هذا المركز أن لا يكون مجرد تذكار لأكثر من مليون من ضحايا الإبادة الجماعية، بل أن يشكل مركزا للبحث والتثقيف بشأن العبر المستخلصة من جرائم الإبادة الجماعية برواندا؛ كما أن من شأنه تعزيز العدالة والمصالحة وحقوق الإنسان. وحكومة رواندا على استعداد لإجراء مناقشات مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن الطريقة المثلى للسير قدما في هذا الاقتراح. غير أننا ينبغي أن نسلم بضرورة التصرف على وجه السرعة، نظرا لقصر الوقت المتبقي قبل أن تنتهي المحكمة من عملها.

وأخيرا، أود أن أختتم بالإعراب عن تقديرنا العميق لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بأسره على دعمهما المستمر للمحكمة، سواء في ذلك الدعم السياسي أو من خلال الاشتراكات المقررة والتبرعات المالية. وسيكون لإنجاز المحكمة أعمالها بنجاح وفي توقيت مناسب أثر إيجابي على العدالة وسيادة القانون والمصالحة في رواندا. ونود أيضا أن نعرب مرة أخرى عن شكرنا لرئيس المحكمة والمدعي العام بها ولفريق كل منهما على العمل الذي يؤدونه لكفالة تنفيذ استراتيجية الإنجاز في موعدها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد بريتشا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر القاضي فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيدة كارلا دل بونتي، كبيرة المدعين العامين لتلك المحكمة، على تقريريهما الشاملين وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين وعلى إيضاحهما منجزات المحكمة والتحديات الماثلة أمامها في هذه المرحلة من أنشطتها. وقد درست حكومة البوسنة والهرسك بالاهتمام الواجب التقريرين المقدمين من رئيس المحكمة ومن المدعية العامة.

وأود أن أؤكد لمجلس الأمن أن سلطات البوسنة والهرسك لا تزال على التزامها بمواصلة تعاونها الكامل مع المحكمة. وقد أعاد تأكيد ذلك جميع ممثلي البوسنة والهرسك في سياق ما بعد الانتخابات خلال الاجتماع الذي عقده مجلس تنفيذ السلام مؤخرا في بروكسل. وغني عن القول أن الأخذ بهذا النهج في المقام الأول من الأهمية لتعزيز نظامنا القضائي ويرتبط ارتباطا وثيقا بطموحنا إلى الاندماج الأوروبي الأطلسي.

وقد أدت المحكمة طوال الفترة التالية للصراع دورا بارزا في تعزيز سيادة القانون في منطقتنا بإجراء التحقيقات وبتقديم مجرمي الحرب الذين وجه إليهم الاتهام للعدالة وبمساعدة محاكمنا الوطنية وتشجيعها على أن تفعل نفس الشيء. علاوة على ذلك، يشرفني أن أبلغ الأعضاء بأن بلدي قد أصبح من فوره عضوا في برنامج الشراكة من أجل السلام. وينبغي النظر إلى هذا الإنجاز باعتباره حافزا إضافيا للبوسنة والهرسك على التعاون الكامل والوثيق مع المحكمة.

وقد بذلت السلطات حتى الآن كل ما في وسعها على صعيد الدولة والكيانات لتحديد أماكن مجرمي الحرب مطلقي السراح الذين وجه إليهم الاتهام والقبض عليهم. ولم يتحقق هذا الهدف بعد مع الأسف. وتضطلع وكالات استخباراتنا بأنشطة كثيرة لتحديد الشبكات التي تؤوي مجرمي الحرب الذين قد يكونون في إقليمنا واقتفاء أثر تلك الشبكات. والبوسنة والهرسك بطبيعة الحال على استعداد لمضاعفة تلك الجهود في الفترة القادمة في محاولة منها للتوصل إلى نتائج ملموسة بدرجة أكبر.

ومع ذلك، أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه تم حتى الآن اعتقال المتهمين الذين يتصدرون قائمة المطلوبين خارج أراضي بلادي. وحتى تاريخه، لم تتمكن المخابرات الدولية أو المحلية من الكشف عن أية آثار داخل حدود البوسنة والهرسك تدل على أماكن وجود أولئك الذين نحاول اعتقالهم. وسنواصل اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان أن جميع مرتكبي جرائم الحرب على أراضي يوغوسلافيا السابقة، سوف يساقون إلى المحكمة الدولية أو إلى محاكمنا الوطنية بموافقة المحكمة الدولية إذا كانوا موجودين في البوسنة. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به خدمة قضية العدالة.

وأود أن أبلغ المجلس أيضا أن رئاسة البوسنة والهرسك، الملتزمة التزاما كليا بالأهداف المرسومة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ناقشت هذه المسألة في دورتها العادية الرابعة، التي عقدت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتوصلت إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي لرئاسة البوسنة والهرسك أن تواصل دعمها الكامل لعمل المحكمة الدولية. وذكرت الرئاسة أن جميع الأشخاص المتهمين بجرائم حرب يجب أن يساقوا إلى العدالة.

وقد أنجزت البوسنة والهرسك إطار عملها القضائي للتعامل مع جرائم الحرب. وهو جزء هام من نظامنا القضائي الهادف إلى ضمان محاكمة المتهمين من الرتب المتوسطة والدنيا وفقا للمادة ١١مكررا من قانون المحكمة. ويسرني أن أبلغ الأعضاء بأن دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة البوسنة والهرسك تقوم بتجهيز ذلك العدد الكبير من القضايا المحالة إليها من المحكمة الدولية، إلى جانب القضايا المرفوعة من المدعي العام للبوسنة والهرسك. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع توسيع وحدة الاعتقال التابعة لدائرة جرائم الحرب، والمنشاة مؤخرا، هو الآن قيد التنفيذ.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي على المساعدة المقدَّمة لتدريب موظفينا القضائيين وتجهيزهم. وأود أيضا أن أشكر الموظفين الدوليين الذين يساعدون موظفينا على أداء مهامهم وفقا لأعلى المعايير القضائية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للقاضي بوكار ليردّ على الملاحظات والأسئلة.

القاضي بوكار (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أقدم الشكر الجزيل إلى أعضاء مجلس الأمن على دعمهم لعمل المحكمة وتقديرهم للتدابير التي اتخذتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير امتثالا لمتطلبات استراتيجية الإنجاز، مع احترامها لمبادئ المحاكمة العادلة. وأود أيضا أن أشكر

أعضاء المجلس على الملاحظات التي أُبديت حول نشاط المحكمتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحتى الآن.

لقد أحطت علما بالقلق الذي أعرب عنه الأعضاء بشأن المواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز. وأود أن أطمئن مجلس الأمن إلى أن مواعيد استراتيجية الإنجاز حاضرة في أذهاننا وأننا نتذكرها في عملنا دائما.

وأود أن أطمئن مجلس الأمن إلى أن المحكمة، إذ تضع في اعتبارها عدد القضايا المعروضة عليها، ستبذل قصارى جهدها لإنهاء عملها في الموعد المحدد لها. وأود أن أشدد على أن الدوائر الابتدائية قد أتمت حتى الآن المحاكمات – وأتكلم عن المحاكمات – فحسب – لعدد ٦٦ متهما، وهو رقم هائل، إن أخذنا في الحسبان، مبادئ المحاكمة العادلة التي يجب علينا احترامها بطبيعة الحال.

صحيح أن الخطط التي وضعتها تتعلق بحالة سيتعين علينا فيها الاستمرار في المحاكمات حتى عام ٢٠٠٩. وذلك لا يعني بتاتا أن عام ٢٠٠٩ سيُخصص كليا للمحاكمات. والتقييم الذي أجريته يعبر عن الحالة كما تبدو الآن. غير أنني شددت في بياني آنفا على أن المحكمة غير راضية عن المواعيد في صورتها الحالية، لكنها ما فتئت تسعى لإيجاد سبل جديدة لتسريع وتيرة العمل واختتام النشاط. وقد ضربت مثلا بالمحاكمة السابعة المتزامنة التي سنجريها في بداية العام المقبل. وسنظل نسعى إلى إيجاد سبل ووسائل أخرى لتسريع إجراءاتنا وعملنا.

وفيما يتعلق بمسألة المتهم السيد شيشيلي، تحديدا، فقد تم التعليق عليها. وفي ذلك الصدد، أود أن أطمئن المجلس إلى أن جميع التدابير ستُتخذ لتسريع المحاكمة، التي تعين إرجاؤها، للأسف، لأن المتهم كان مضربا عن الطعام. غير أن المحكمة ستستأنف المحاكمة بالتأكيد في أقرب وقت ممكن – عندما تتحسن الحالة الصحية للمتهم بشكل يسمح بمثوله أمام المحكمة باعتباره متهما يتولى بنفسه الدفاع عن نفسه، وفقا لما قررته دوائر الاستئناف بالمحكمة.

ولن أدلي بأي تعليق آخر على مسألة الشراكة مع الولايات الوطنية. وأحيط علما بتوجيهات أعضاء المجلس، التي تسير في اتجاه ما اتخذته المحكمة من تدابير بالفعل. وأحيط علما أيضا بما أُدلي به من تعليقات بشأن الآليات المتبقية والإجراءات التي تحث هيئات المحكمة على تكثيف عملها. ونحن بصدد العمل في معالجة هذه المسألة، ونجري بالتأكيد اتصالات مع مكتب الشؤون القانونية في ذلك الصدد.

ومرة أخرى، أود أن أعرب عن شكري لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم وتعليقاتهم المفيدة، كما أعرب مرة أخرى عن التزام المحكمة باستراتيجية الإنجاز.

الرئيس: أشكر القاضي بوكار على ما قدمه من توضيحات.

وأعطي الكلمة الآن للقاضي موس للرد على ما أُدلي به من تعليقات وما طُرح من أسئلة.

القاضي موس (تكلم بالانكليزية): بإيجاز شديد، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم المؤاتية والإيجابية بشأن عمل المحكمة. ونحن نقدر كثيرا ما أُبدي من ملاحظات. ونحيط علما مع التقدير بالبيانات التي أَدلى بها كل أعضاء المجلس تقريبا بشأن الحاجة إلى تعاون جميع الدول مع المحكمة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة المتهمين الفارين. ومما لاشك فيه أن الموقف الموحد للمجلس في ذلك المجال سيرسل إشارة قوية إلى الدوائر المعنية.

وقد تطرق بعض المتكلمين إلى مسألة بناء القدرات. وأود أن أشدد على أنها تشكل مجالا يحظى بالأولوية بالنسبة للمحكمة، وأننا سنواصل عملنا في ذلك المجال وسنسرعه بالتأكيد. ونتطلع إلى توسيع مركزنا الإعلامي في كيغالي،

عما قريب، على أمل أن يتم قريبا فتح مراكز مماثلة في جميع مناطق رواندا.

وأشارت العديد من الوفود إلى مسائل الإرث. وفي ذلك الصدد أيضا، أعتقد أنه ينبغي لنا إمعان التفكير – ليس بين المحاكم فحسب، بل أيضا بين المحاكم والدول الأعضاء، بشأن كيفية المضي قدما في معالجة تلك المسائل الهامة. وقد عممت بعض الوثائق، واستنادا إلى تلك الوثائق، يتعين علينا أن نتناول المسألة بقدر أكبر من التعمق بغية إحراز المزيد من التقدم.

وخلاصة القول، إنني بمعية المدعي العام سنحمل معنا ببساطة ملاحظات أعضاء المجلس التي ستشكل بكل تأكيد مصدر إلهام لنا في عملنا خلال الأشهر الستة القادمة.

الرئيس: أشكر القاضي موس على ما قدمه من توضيحات.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر، باسم المجلس، إلى القاضي بوكار والقاضي موس، وكذلك المدعين العامين، السيدة ديل بونتي والسيد جالو، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلى المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.